الحركة الإسلامية التركية

معالم التجربة
وحدود المناوال في العالم العربي

جلال ورغي
الحركة الإسلامية التركية

معالم التجربة

حدود المنازل في العالم العربي
سلسلة أوراق الجزيرة رقم 17
الحركة الإسلامية التركية

معالم التجربة

وحدود المنوال في العالم العربي

جلال ورغي

مركز الجزيرة للدراسات

الدار العربية لعلوم نشر

Arab Scientific Publishers, Inc.
الطبعة الأولى
1431 هـ - 2010 م

رقمك 8-6826-01-614-978

جميع الحقوق محفوظة لمركز الجزيرة للدراسات

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES
الدوحة - قطر

هاتف: 4930218-4930183-4930181 (+974)
fax: 4831346 (+974)
البريد الإلكتروني: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

عين الشاهد، شارع النابق نوري، برج ليسا، الرميثية

هاتف: 785107-785108-785109 (1-961)

 chức. ب: 5574-13-62-88-88-100-112-18
fax: 786230 (1-961)
البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

نستخدم نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بليغة وسيلة تصويرية أو كترونية أو
ميكانيكية بما في ذلك التسجيل الفوتوغرافي والنسخ على أشرطة أو أقراص مفروضة أو بليغة
وسيلة نشر أخرى بما فيها حفظ المعلومات واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر.

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون.

التنزيل: وفرز الأوان: أبجد غرافيس، بيروت - هاتف 785107 (1-961)

الطباعة: مطبعة الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786230 (1-961)
المحتويات

تقرير........................................................................................................................................7
تحديث........................................................................................................................................11

الباب الأول
المشهد السياسي وصعود الإسلام السياسي في تركيا
الفصل الأول: العثمانية التركية.. خصوصية التشكل وضرورة التحكم في الدين.......................................................................................................................... 27
الفصل الثاني: مسيرة الإسلام السياسي.......................................................................................... 37
المبحث الأول: صيغة الثورة الكمالية .................................................................................................. 38
المبحث الثاني: التعددية الحزبية ودورها في الصعود الإسلامي.......................................................... 41
الفصل الثالث: حزب الرفاه والمرحلة الحاسمة في الصعود الإسلامي.................................................................. 49

الباب الثاني
العدالة والتنمية وإعادة تشكيل الحياة السياسية
الفصل الأول: في علاقة "العدالة والتنمية" بالآخر................................................................ 61
المبحث الأول: "العدالة والتنمية" و"المسكر" أي علاقة؟................................................................. 63
الفصل الثاني: السياسة الخارجية لتركيا: من الاكتاش إلى الدبلوماسية النشطة.......................... 67
المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية والتحولات المرتفعة......................................................... 73
المبحث الثاني: التجربة التركية والشرق الأوسط............................................................................ 78

5
الباب الثالث
النموذج التركي والعرب:
بين جانبية المتنازل واستعسائات الواقع
الفصل الأول: تركيا: من أجل رؤية جديدة لعلاقة "الإسلام السياسي": بالدولة .............................. 93
الفصل الثاني: النموذجتركي . الإسلاميون والعلمانيون من أجل "كتلة ديمقراطية": ........................................ 101
خلاصة ................................................................. 107
تفصيل

ظلت تركيا الحديثة مصدر إلهام (وأيضاً إحباط وغضب) للعالمين العربي والعالم من أبعد أن تغيب أحمد شوقي: "يا عائد الترك جدد خالد العرب" وأبد رضى رضا كمال أناتورك ضد السلطان الذي أفقي بخروجه عن الطاعة والملة. وهاهو التاريخ يعيد نفسه وتحول تركيا إلى مخطط أنتظار العرب وهم يأملون صعودها الذي يقطع الأحلام في مجالات الديمقراطية والنهوض الاقتصادية والمكانة الدولية.

وتطرح التجربة التركية سؤالاً يدور حول طبيعتها وحول إمكانية استنفجارها عرباً. وفي هذه الدراسة يحاول الباحث جلال ورغي تقديم إجابات على هذه الأسئلة عبر تأملات متعففة في مسار تركيا الحديثة، وتحديتتها الحركية الجيدة، ثم تجربة حركات الإحياء الإسلامي فيها، وما أفضت إليه المنازل بين الطرفين من تحول محسوي ظل العرب يحلمون بهم بل لا جدوى. ويسأل الباحث عما إذا كانت تجربة تركيا نسيجًا وحدها، أم أن هناك ما يمكن أن يتعلمه منها العرب؟

وفي رأي المؤلف إن هكذا الكثير في التجربة التركية مما يرتب لاستنفجاره والنسخ عليه، بدءاً من اعتدال الحركات الإسلامية وتركيزها على الهم الليبرالي، وانتهاءً بالوصول إلى صيغة تعاون بين الأيدياف العلمانية والإسلامية.

وعموماً فإن الدراسة والخلاصات التي توصلت إليها، وما حاولت أن تشير إليه من تعقيدات الحالة التركية، تصلح لتصحيح
بعض الأفكار الشائعة عن تركيا وتاريخها وحاضرها، كما تحدد العبر التي يمكن أن تستقى من هذه التجربة. ولكن الدراسة من جهة أخرى تطرح أسئلة جديدة تحتاج بدورها إلى مزيد التعمق في استجواب حقيقة هذه التجربة وغيرها.

من أهم هذه الأسئلة: هل شهدت تركيا حقاً وفقاً وقاياً بين العلمانيين والإسلاميين؟ الدراسة تشير إلى أن الاستقطاب ما يزال حاداً بين الطرفين، وأن غالبية العلمانيين في الجيش ومؤسسات الدولة الأخرى لم يأتوا جهداً في محاولة تعزيز تقدم الإسلاميين، وأهم ما خلفوا بعجوب من "خطر" إسلامي داهم. وهذا السؤال يقود إلى أسئلة أخرى، مثل: أي حد يمكن اعتبار "إسلامي" تركيا إسلاميين فعلاً؟ فال vhقه "الإسلامية" التي نشأت في تركيا منذ أيام أركان الأول لم تتسم يوماً ب탈حية إسلامية. وقد عبرت دوماً عن التماسها التام بدستور تركيا العلماني وفلسفتها الكمالية، وهو على كل حال شرط لقيام مثل هذه الأحزاب. وفي الصراعات التي دارت بين هذه الأحزاب والمؤسسة العلمانية، كانت هذه الأحزاب تدفع عن نفسها بقوة أي قمة حياة عن علمانية الدولة أو تهددها، وهو ما لم تمنع المؤسسة الحاكمة. ولا شك أن وضع هذه الأحزاب يختلف في هذه الحالة اعتباراً جزئياً عن صياغتها في العالم العربي حيث أجا سلمت تسلماً شبه كامل بما يطلب به خصومها العلمانيون. فهي لا تطالب بتطبيق الشريعة ولا حتى بعض ما تطبقه الدول العربية "الإسلامية" سلفاً من قيود على الحريات الشخصية.

ومع هذا السؤال يقترح سؤال آخر: إلى أي حد تعبر الحالة التركية القائمة ناتجةً للتحولات الديمقراطية للنخبة العلمانية في تركيا؟ الدراسة توجي بأن التجربة التركية هي مرة نضج ديمقراطي
ساهمت في النخبة العلمانية التي تدرست بالبلد نحو الديمقراطية، وأيضاً النخبة "الإسلامية" التي ابتعدت عن العنف وتفيدت بقواعد اللعبة السياسية. ومجماً لا شك فيه أن النخبة العلمانية في تركيا قد أظهرت قدرةً من ضبط النفس بجانب خصومها الإسلاميين لم تشهد مثلها من النخب العربية. حتي في هذه، مع الإسلاميون فإننا لم نستخدم السجن والتعذيب وأدوات القمع الشائعة في العالم العربي، بل اعتمدت على سلطة القانون. وقد ظل حظر الأحزاب يعمر المحاكمة، ليس عبر أنظمة أمنية أو قوانين طوارئ، كما أن هذا الحظر لم يرتق عليه اقتصاد الأحزاب، ولا حتى حرقها في تكوين أحزاب جديدة.

من جهة أخرى فإن صعود حزب العدالة والتنمية في تركيا يتجلى من تطورات متقدمة لم تكن في حسبان النخب العلمانية ولا حتى قيادات الحزب. الصورة الكاملة رحبته بالحزب الجديد، ولعلها سهلت إنشائه إن لم تكن قد ساعدت في ذلك، بغض الاستعداد من خلافات الإسلاميين وضرب "المتشددين" منهم بـ "العُتادين"، وهي سياسة تصبحا الحكومات العربية أيضاً (وغير العربية) من المغرب والجزائر إلى أفغانستان وإندونيسيا، ولكن ما لم يحسب الكماليون حسابه هو عقيدة أردوغان السياسية والتغييرات الكبرى التي شهدها تركيا خلال العقود الأخيرين من القرن الماضي. وهذا يطرح السؤال الأخير، وهى لم تؤد الإجراءات المتعمقة التي ابعنت في العالم العربي إلى نتائج مقارنة لما حدث في تركيا؟

معظم الدول العربية، من مصر السادا إلى جزائر، خاصة النخبين، جربت قدرًا من الانفتاح السياسي أتاح للإسلاميين صعودًا سريعاً عبر العمليات الانتخابية، ولكن كل
الأنظمة التكيفت وتراجعت عن ذلك الافتتاح، تحديداً بسبب صعود الإسلاميين. فهل حدث هذا لأن تلك الأنظمة افتقدت ضبط نفس الكماليين، أم أن الحركات الإسلامية افتقدت اعتدال الأردوغان؟

الدراسة توضح بأن هناك مرحلة من العاملين، وهو إيجاد صلح. ولكن هذا يطرح سؤال أن العاملين يجب أن يغير أولاً على أن "يعتدل" الإسلاميون أولاً أم هل المطلوب هو أن "يعتدل" النخب الحاكمة؟

هناك حركات إسلامية عديدة في العالم العربي، مثل حركة النهضة في تونس وحزب العدل والتنمية في المغرب، وحركات أخرى في الكويت والبحرين وماليزيا والأردن وزيمبابوية وغيرها أظهرت الكثير من الرغبة والاستعداد للتعاون مع النخب الحاكمة، ولكن طبيعة هذه الأنظمة تعني أنها ترى في مثل هذه الحركات المعتدلة تحديداً أكبر من تلك المتطرفة.

هناك بالطبع عوامل أخرى ساهمت في تشكيل خصوصية الحالة التركية، من أبرزها الأمال التركية في دخول الاتحاد الأوروبي وما تتطلبه عضوية الاتحاد ممن امتثال إلى حد أدنى من الممارسة الديمقراطية. ثم كانت هناك حفرية أوزار التي حققت إنجازات مهمين، أولاً ما تخير الاقتصاد وما تبعه من إضعاف قيضة الدولة الكمالية على الحياة العامة، وثانيهما إعادة الاعتبار بصورة غير مباشرة إلى الدين ودور الدين في حياة المجتمع.

ختاماً نأمل أن تساهم هذه الدراسة في زيادة المعرفة بتقعيدات الحالة التركية وعصرها العربي، وتوسيع وتعزيز النقاش حولها.

عبد الوهاب الأفندي
لندن، مايو/أيار 2010
تَمْهِيْد

1 - بعد أكثر من مائة عام على طرده أول مرة، لا يزال سؤال الهمسه والتقدم، السؤال الأكثر إثارة للجدل والاهتمام في الساحة الفكرية والسياسية العربية. وإذا كان يبدو واضحًا للبعض أن شترا من العالم الإسلامي يشق اليوم طريقه بخطى معقولة على طريق الهمسه والتقدم، لا سيما في الشطر الآسيوي من العالم الإسلامي، تحولًا سياسيًّا، وتنمية اقتصادية، وهفوة اجتماعيًا، فإن العالم العربي، ظل يراوح مكانه. ولن نبالغ إذا قلنا إن المجتمع العربي السابق، ينام في رونقه، في غمضة مؤذية، بعد عقود طويلة من الاستقلال والتحرير، مواقع الغلبة والاستضطاعف، وفي أحسن أحوال لدى بعضهم مواقع "الممانعة والصمود". وظل العرب في هذا السياق مدعومين باستمرار إلى مزيد من الانزواء والانعزاز، وعجز جيل "التحرير" عن الإجابة بـ "الدولة القطرية" عن الخروج من أوضاع التخلف والتغيب. بل وتشهد الدولة العربية القطرية اليوم حالة من النفخ، والانزلاق نحو الأكثاب المتسارع، فشلاً في تحقيق ما وعدت به من أحلام على مدى عقود.

ولأن التساؤل أكثر من مرة، في أحيان كثيرة عبر البحث المقارن، حول سبب تأخر العرب وتقدم غيرهم، على غرار ما طرحوه في البداية شكري أرسلان في كتابه "الماذا تأخر المسلمون"
وتقدم غيرهم"، ثم استأنف الباحث اللبناني مسعود ضاهر في كتابه "النهضة اليابانية المعاصرة - الدروس المستنادة عربيا"، ثم المؤرخ التونسي علي الحموسي في كتابه "لم أتعهذ النهضة في اليابان وفشلنت في مصر وتونس"، فإن هذه المقارنات ظلت غامضة، وأحتجت في أحيان كثيرة مزيدا من الانتباهات، في ظل اختلاف القضاس الجغرافية والثقافية وأهميتها في الصراع الدولي، كما هو الحال في الاختلاف بين العالم العربي والغرب أو بين اليابان.

التجربة التركية: كيف ومتى؟

تبدو اليوم التجربة التركية الأكثر قربا من العالم العربي، تاريخها وجغرافيتها، والأوفر حظا في أن تنمو العالم العربي معالم تجربة فريدة في النهوض والتنمية، وتمتلك هذه التجربة اليوم اهتمام النخبة العرفية، وتمسراءي الأكثر واقعية، والأشد قربا من العالم العربي. ولن نبالغ اليوم إذا قلنا إن تجربة التنظيمات وما صبحها من إصلاحات في تركيا العثمانية خلال القرن التاسع عشر مثلت تاريخيا التجربة الأكثر إلهاما للعرب، في قضايا الإصلاح والنهوض، وهي في تقديرنا تتأهل اليوم باقتدار لعلم من جديد دورا شبيها في عمله متغير، قد تكون فيه هذه التجربة أكثر نضجا وأصلب عودة بسبب تحول في موازين القوى واختلاف الأفق التاريخي بين تلك التجربة والتجربة القرن الواحد والعشرين.

وقد حاولت في هذا البحث أن أتوقف عند أبرز معالم التجربة التركية الحديثة والمعاصرة، مركزا على أهم مقاماتها، لا سيما في التطور والتحول المستمر في علاقة المدینة بالدولة، ومن منظمة الدينامية.
السيمي مبسطت علاقة التيار العلماني بالتيار الإسلامي، وأبرز الخطوات المفصلية التي طعت هذه العلاقة.

وقد حرصت على أن أوضح طبيعة العلاقة المعقدة والمركبة التي طعت علاقة "الكماشية العلمانية" بالتيار "الإسلامي"، والتي تبدو مختلفة عن الفهم التبسيطي الذي يصور مسار التدافع بين الطرفين، على أنه مواجهة واضحة بين "العلمانية" والإسلام. إذ تبدو العلاقة أكثر تعقيدا من هذا التفسير الذي ينحو منحى أيديولوجيا ثقافيا ضيقا، وقد شجعنا اهتمام النخب العربية، يختلف تيارا وتوحدها المتزايد بالتجربة التركية على محاولة إبراز أهم مفاصل التجربة التي يمكن للغرب أن يستفهمها، على طريق استخدام رؤية قضوية جديدة، تخرج هم من حالة إنكسار مستمرة ومستحكة، وتشبع حالة من الأمي في العبور إلى المستقبل، يبدو أنه اليوم عزيز بسبب كثرة الإيحاتات وشيوخ حالة من الوهن. ويمكن تسويق استدعاء "المثال التركي" لأسباب كثيرة.

فالعالم العربي يعاني انسدادا و"مأزقا" ما يجعل حاجته ملحقة للبحث عن آفاق أرحاب ورؤى مختلفة، انفكاها عن رؤى قضوية تقليدية مكشرة، افتقرت لأي تألق أو تجديد، وانقررت أساسا في السعي لتمثل نموذج عربي استحال في أحيان كثيرة إلى عقبة حقيقية في وجه النهوض، بدل أن يكون ملهما. كما أنه، وبعد أن أخفقت التجربة التحديثية المعاصرة، ودخل العالم العربي في نطاق مسعود يكشاد يمضي عليه اليوم حوالي المائة عام، يبدو العالم العربي اليوم أخرج ما يكون لتجربة ملهمة يستفيد منها، خروجا من حالة القنوط والإحباط، واستخداما لتجربة قضوية مختلفه تعبر به إلى المستقبل.

وفي هذا الصدد تعد التجربة التركية لأسباب تاريخية وثقافية وجغرافية...
الأكثر واقعة، والأقرب في إلحام الحالة العاربة الدروس والعبر. إذ تبقى تركيا والعرب شريكين في ميراث تاريخي دام لقرون، ومثل فيه الجماع "الكل العثماني".
وعلى الرغم من أن التحولات الحاصلة في تركيا، ومن أن هذه التجربة لم تكتمل بعد، ولا تزال معرضاً لهزات متوقعة وأخرى غير متوقعة، سواء في العلاقة بالصراع الاجتماعي والسياسي والثقافي الداخلي، الذي لا تزال بعض القوى مبررة على استدعائه، من أجل جمعية مواقفها وخصوصها التقليدية، أو في العلاقة بالسياسة الخارجية، وما يمكن أن تتعرض له من اهتزازات، لا سيما في ظل وجود تركيا في واحدة من أكثر المناطق الملغومة بالصراعات، واحتمالات انفجارها في أي لحظة، على الرغم من ذلك فإن التجربة برزت فيها مشاهد، تحوَّلت مع الوقت إلى معلم بارزة. وكما أشار الكاتب الأمريكي غونالوم فولر في تقييمه لتجربة تركيا الحديثة، فإن هذا البلد عرف ثلاث جمهوريات، الأولى في العام 1923، وهي الجمهورية التي أعلنتها مصطفى كمال أتاتورك. أما الجمهورية الثانية فقد بدأت مع منتصف القرن العشرين، عندما تحوَّلت تركيا عن الكمالية العثمانية الصارمة، ودخلت عهد التعددية، ثم انطلقت الجمهورية الثالثة مع نهاية الحرب الباردة وتمكن الاتحاد السوفيتي. نذكر فيه صحيحاً -جسرية لم تكتمل معاها بعد، ولكن يمكن أن تستخلص منها الكثير من الدروس والعبر.

- برزت تركيا خلال السنوات الأخيرة بشكل لافت، جعلها محط اهتمام دولي وإقليمي خاص. وقد ساهمت التحولات السياسية في البلاد، إلى جانب الحركة النشطة للسياسة الخارجية التركية، أطلسا وأوروبا وشرق أوسطيا، في أن تثير اهتمام المراقبين الدوليين.
جعلهم يستتبعون عن كتب النحوتات التي تعمل ضمن هذا البلد الناهض على جميع الأصعدة.

فتركيا إلى جانب تفشي تاريخها، باعتبارها ممثل لقرون
العاصمة التاريخية للخلافة العثمانية، وإحدى أهم الإمبراطوريات
في العالم، يُنظر إليها اليوم كجمهورية عثمانية تضم 70 مليون
نسمة، أكثر من 99 في المائة منهم مسلمون، تقع بين عالمين
مفترقين حضاريا وصناعيا، العالم العربي شرقا وأوروبا غربا،
تمثل اليوم تجربة فريدة للقوى غير الغربية، الصاعدة، في منطقة من
العالم حيوية جدا، تجربة تتحدى مسلمة كثيرا ما راحت في الغرب
وحين خارجه، وهي الزعم بدعم صلاحية الحدادة والتحديث في
العالم الإسلامي، بحجة أن قيم الخذالة والتحديث تنقض مع
تعاليم الإسلام.

وتتمثل تركيا اليوم موضحا حبيبا وفريدا في امتحان واحتمال
دور الإسلام في الحياة السياسية، وتأثيراته في رسم ملامس السياسات
الخارجية للدول الكبرى. فهذا "الموالف" الفريد والذي يشق طريقه
بثقة وشهبة على طريق مسيرة "ديمقراطية" مميزة. تجربة تجعلها
إرادة القادة التركية بالتحرك ليس فقط كإحدى القوى الغربية
وكقوة أوروبية أيضا، بل أيضا بأرجل وساحة كاملة في احتراج
سياسة خارجية، بعيدا عن الارتداد لأي إملاءات خارجية. محقة
نتائج مهمة في قضية مثيرة من أعقاد القضايا في الشرق الأوسط
بسبب أبعادها الدولية والإقليمية، ألا وهي القضية الكردية. كما
تتمتع هذه التجربة بمقاربة فريدة ومميزة في قضية ينظر لها الكثير من
المستقبل والפרטية الدوليين على أنها واحدة من أعقاد القضايا التي
تلقى بظلالها على الوضع في الشرق الأوسط، توترا واستقرار.
وهي العلاقة المثيرة والمثيرة للقلق بين الدين والدولة، وتحديدا بين الإسلام والسياسة.  

وهذا النموذج الجديد، كما يقول الكاتب الأمريكي غراهام فولر، في تلمس المنطقة من العالم ذات الخصوصية، سيكون أفضل لتركيا، وللمنطقة وأوروبا والعالم، وبالتالي على المراهقين على العلاقة التقليدية مع استخدامهم أن يهثوا أنفسهم لمنوال جديد مختلف. 

منوال سيكون فيه الإسلام عملا مهما في ديناميكية الحياة السياسية، إلى جانب العامل القومي، وعوضة أقهر في الاتحاد الأوروبي، والدور النشط في الشرق الأوسط، والملف العرقي (الأكراد والأرمن) إلى جانب طور جديد في العلاقة بالولايات المتحدة الأمريكية. طور سيجاوز بالتأكيد العلاقة التقليدية خلال الحرب الباردة، وما بعدها. 

وإذا كان التيار الإسلامي في تركيا يمثل إلى حد قريب مجرد عنصر في المعادلة السياسية التركية، إلا أنه وعقب التجاوزات الانتخابية المتلاحقة التي حققتها حزب العدالة والتنمية خلال انتخابات 2002 ثم 2007، تحول إلى قوة أساسية محددة في الحياة السياسية التركية.

وعلى الرغم من إصرار "العدالة والتنمية" على رفض وصفه بالحزب الإسلامي، إلا أن هذا الحزب الفني يواجه تحديات كبيرة في امتحان معركة الوجود، لا سيما في ظل فترة عثمانية نافذة تاريخيا في مؤسسات الدولة، تسعى لانتقل أخطائه.

ولا يميل الحزب على الرغم من خلفية زعامته الإسلامية إلى تبني برنامج لـ "أسلامة" المجتمع، إذ أعطى الحزب الأولوية في برامجه

______________________________

التمهيدية للحصول على عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإصلاح النظام القانوني، بما في ذلك إلغاء عقوبة الإعدام، وقضايا مثيرة للمجدل على غرار قانون منع الحجاب في المؤسسات، والحرص على توحيد دور العسكر في النظام السياسي، وتحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة مدنية، لا يهم من عليها العسكر، وتوزيع مجمل حرية الإعلام لصالح الأقلية، لا سيما الأكراد، والتصادقة على كل مواثيق حقوق الإنسان الدولية. بعد أن هذه الإصلاحات تثير مخاوف الباري العلماني، إذ يرى هذا الباري أن المسلمين سلكوا استراتيجية جديدة في "الحرف الإسلامي"، تبدو ليثنة وغير جذبية في بعض القضايا الحساسة، لا سيما النص الدستوري الذي يتهم من يهين "القومية التركية" (Turkishness)، ينجب للاحتكاك بالعلمانيين.

على الرغم من كل ذلك سيقى مثا حدل بشأن الهوية الحقوقية لـ "العدالة والتنمية" وأجدته "الخفية"، في ظل تأكيده زعيمه أنه يقود حزبا "مسلمًا ديمقراطيا"، على شاكلة الأحزاب المسيحية الديمقراطية، حيث يمثل فيه الدين خفية ثقافية، ولا دور مباشر له في الأحزاب السياسية أو العمل السياسي. ولكن خصصت بعض القطاعات داخل الحزب على الدفع بسياسات باتجاه مزيد من البرامج الإسلامية، فـ "الطيب أردوغان ورفاهه عبد الله غول بدوران مكانة الانسياق وراء مثل هذا التوجه، وهما حريصان على عدم إثارة أي حفيظة للعلمانيين.

ولا نبالغ إذا قلنا إن "العدالة والتنمية" في تركيا تنجح في التعاطي مع الدين في إطار يجعله حاضرًا من حيث هو غائب في الشأن السياسي التركي. ولعل ذلك يعكس تمس التجربة التركية عن غيرها.
في التعامل مع الدين، وهو سلوك يرى فيه البعض آلية من آليات اشتغال "العلمانية التركية" المستندة إلى اللائكية الفرنسية، ولكن في إطار علاقته خاصة بين الدين والدولة ضرورية بحذورها في الميراث والتقاليد العثمانية، التي "تخضع" الدين أو "تضمن" ضمن سلطة الدولة (1).

وعلى هذا الصعيد يبدو موقع الدين في المشهد التركي الراهن على الصعيد العام والخاص، يعكس التطور الذي طرأ على الفكر العلماني، الذي وجد نفسه تحت ضغوطات الجدل والحوار الدائر بين نخبة من المثقفين الجدد. فقد بات التدين حالة عامة، بل ومقبولة حتى في الممارسة الشخصية للعلمانيين. بينما يحرص هؤلاء في نفس الوقت على أن لا يتم الخلط بين الإسلام والسياسة، وأن لا يتم الانزلاق إلى الخلاصة المتوترة التي يشهدها الشرق الأوسط بسبب هذا الخلط، حسب رؤيتهم. إذ أن الأسس الذي يوجد العلمانيين اليوم هو أن لا ننتمي التضحية بالقيم الغربية التي تشيعها، ولا المصالح التي وجدت بينهم.

---

(1) يشير هنا إلى القول الشهير للرئيس التركي الأسبق سليمان ديميريل "العلمانية في تركيا هي من أجل حماية الدين".
المشهد السياسي
وصعود الإسلام السياسي في تركيا

سمع من يقول أنا تركي

مصطفى كمال أتاتورك
والإرث التاريخي، وترسم سياساتها في استقلال تام عنه. يقول
ماردين "عندما يفكر المرء في كل الظواهر في تركيا، عليه أن يفكر
في ماض صاغ خصوصية تركيا، وجعلها استثناء لما حولها". (1)
وتنشرق تركيا كتراث ديني مميز ومتنوع، يتجاوز بين العادات الدينية
سابقة الإسلام، وبين الإسلام السيء المشكل للمشهد العام ل المسلم
السلاط، إلى جانب جماعات وأقليات مسيحية، وأخرى دينية، من
عندئذ وشعة وبعض الطوائف الصغيرة.
ويأتي السعواد الإسلامي في تركيا بشكل ملاحض خلال العقد
الأخير، نتيجة لعوامل وتأثيرات كثيرة: تراجع الإرث الكلاسيكي، وإعادة
اكتشاف العادات والتقاليد، وانتشار شبكة من المدارس والمعاهد الدينية
التي تقدم الرعاية، إلى جانب مسار التوسع (democratization).
بطبيعة الحال، وصعود طبقة متوسطة مدنية ومنفتحة. كما ساهمت
في هذه الصحوة الدينية موجة النزوح الكبيرة خلال العقود الأخيرة
بالعديد، وما صاحبها من تقاليد وقيم جديدة في غالبها منشية
بالدين، لا عهد للأتراك في المناطق الخضرية المتمدن بها.
وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الكمالية منذ 80 عاما في
تحديد دور الدين، بعيدا عن الغضاء العام. وقد انطلقت ذلك بإلغاء
مصطلح كمال أتاتورك الخلافة في العام 1924، ثم تبنت العلمانية
كمنهج للحكم في الدستور، معهجة بأن الإسلام كان حي في تجربة
الخلافة العلمانية خاضعا للسلطات السياسية، على الرغم من هذه
المحاولات، إلا أن موضوع العلمانية وتعبيد الدين كان دوما مثار
جدل ونقاش في صفوف الأتراك.

(1) نظر مقال مнал عندي، تركي من أتاتورك إلى أردوغان (ج1)، صحيفة
شرق الأوسط العدد 533 20 أكتوبر 2007 22
ولقد لعب التنوع الديني والسياسي والقومي التركي دورًا في التحول الذي تشهده تركيا اليوم، بل يرجع بعض الباحثين الصعود الإسلامي إلى هذا التنوع. إذ أن تركيا المتعددة دينياً وقومياً وسياسياً، ضاق التمثيل فيها بعد إلغاء الخلافة وتأسيس تركيا الحديثة، التي كان أحد أسسها ما يعرف بـ "Turkishness" أو "الطرازية"، سبباً في عملية "الإجهاض" لكل ذلك التنوع الذي كان محتمل به. فقد ضم أول بيرمان في عهد الخلافة العثمانية 69 مسلم و46 من غير المسلمين. في تنوع افتقة بيرمان "تركيا الكمالية"، الذي جاء بعد ذلك.

فالآيديولوجية الكمالية، فضلاً عن علمائها الصارمة، لم تترك ولو هامشًا ضيقًا هذا التنوع والتعدد القومي الموجود. إذ اعتبر أناتورك أن هوية أي تركي مسألة جغرافية (تحدت بالانتماء الجغرافية تركيا) ولـ مسألة قومية وعرق. فالأتراك هم الذين يعيشون في تركيا ويعتارون باعتبارهم أتراك. ويرفع باحثون هذا التعريف المركب للهوية باعتباره الكمالية إلى مقتضيات تاريخية فرضها واقع تفكك الإمبراطورية العثمانية. فقد وجد أناتورك نفسه أمام تحدي لحماية ما بقي من الأراضي التركية، متعددة أمتين، وتعيش عليها فصيئس من الأعراق، من العرب والأكراد والتركمان والأرمن وأعراق أخرى، متنوعة الديانات والمذاهب. وقد فرض هذا التنوع على أناتورك تبني رؤية توحيدية صارمة، أساسها فقط الانتماء إلى الأرض، مستبدا بقوة أي اعتبارات أخرى، قد تكون لاحقاً سبباً في تفكك الدولة، أو عامل محدد لوحدتها. وقد كانت هذه الرؤية الكمالية، وليدة تحريرها الحافلة، كفائدة عسكري في الجيش العثماني، واجه انتفاضات وثورات عديدة، كثيراً ما استغلتها فيها الأقليات.
والاختلافات العرقية والمذهبية. لذا لم يترك أتاتورك - وهو يطلع
لحماية جغرافية تركيا - أي مجال خارج مسعبه لإنشاء دولة تركيا
الحديثة لإرهاق هذه المسيرة، من خلال إثارة أو النقاش في هذا التنوع
أو التعدد المتناين الذي كان قادر تركيا المجرة.
فمن هذه الازدواج المتعلقة بالأمن القومي التركي، تمثلنا هنا في
حماية الكيان الجغرافي حديث التشكل، في علم تكالب في القوى
القوى على الهيمنة، وتشارك على بسط سيطرتها على أوسع رقعة
جغرافية ممكّنة، يبدو أن أتاتورك قد حقق هدفه ونجح في بناء تركيا
الحديثة، مستلسا في ذلك استراتيجيا - وهو القائد العسكري - لا
تترك أي ثغرة لإرساء مشروعه الطموح، ولم يستخدم المستشرق
البروتستانت المعروف ببرانر لويس، عندما قال: "إن تركيا هي الدولة
المتهمة الوحيدة التي فرضت شروطها على المتصرين.
(1)"
ومنذ تأسيس الجمهورية - والتي كان للأكراد دور أساسي فيها
من خلال مساهماتهم بقوة في حرب أتاتورك من أجل الاستقلال-
والأيديولوجية الكمالية متسمة بأطرافجة وحدة وعهد قابلية الدولة
للانقسام، جغرافية وشعرا. وهي أطرفة مثلت بعض منطق الدولة
التركية الحديثة (raison d'être)، وتؤكد على أن الشعب التركي شعب
واحد، بشكل مواطني تركيا، يتمتع جميعهم بنفس الحقوق وعليهم
نفس الالتزامات، وهو مبدأ ثبته الدستور الذي صدر في 7 نوفمبر من
العام 1982، والذي عوض دستور العام 1961، بعد أن جرى استفتاء
الشعب التركي عليه. (2)

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 3rd edition, (1)
Heinz Kramer, Ibid, p. 38 (2)

24
The Constitution of the Republic of Turkey, Article 2. (1)
الكاملية في نسختها الكاملة والتي يسيطر فيها الحزب والدولة بالكامل على جميع مناحي الحياة، رؤية تبناها حزب الشعب الجمهوري الحاكم عام 1931. وقد عرف الحزب تركيا الجديدة بأدماً قومية ذات نظام جمهوري شعبي وعلمي وثوري ودولي (متصرف مركزية الدولة في الحياة العامة والخاصة للأفراد)، وأضحبت هذه "الأسهم الستة" المبادئ الموجهة للدولة وأخرجت الدستور عام 1937. وتلخص "الأسهم الستة" كما كان يتعارف عليها، النظرية الكمالية، التي تمثل العلمانية أحد أبرز مقوماتها.
العلمانية التركية...

الخصوصية التشكيك وصرامة التحكم في الدين

يعود مبدأ العلمانية كما طورته الثورة الكمالية أكثر شولا وجدلية من نظيره الغربي. والحقيقة أن "العلمانية" نفسها من المفاهيم القاسية المثيرة للجدل والتبان، مفاهيميا، منذ قرون طويلة وإلى حد السباق. وتمكن القول إنه مع النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت العلمانية ملاحاها من علم الاجتماع الديني للمفكر الألماني ماكس فيبر. ويرى فيه أن العلمنة جزء من المسار التحديثي المكتسب للدولة والمجتمع. (1)

ولعل "العلمانية" كمفهوم لا يزال إلى حد اليوم مفهما ملتبسا ومطلعا، لذلك يقول موريس بارباج "إن العلمانية مفهوم عميق التحديد لثلاثة أسباب: الأول أنه لا يحمل إلى واقع جوهر ذي مضمون خاص، وإنما إلى (علاقة) بين واقعين: الدولة والدين. العلمانية لا تنتمي إلى مقوله (الجوهر)، وإنما إلى مقوله (العلاقة). فهي إذن في ماهيتها مفهوم نسبي. الثاني أن العلمانية تكتسي طابعا سلبيا، لأنا تعب عن إنكار وجود الدين في قلب الدولة. فهي لا تقيم علاقة إيجابية، وإنما فصلا بين الدولة والدين. هي إذن

لا تشير إلى علاقة فعلية، وإنما إلى غياب العلاقة. وأخيرا ليست
العلمانية مفهوما سكونيا وإنما هي مفهوم تطوري. إنها قابلة لأن
تتطور وتتداوم معاني مختلفة بحسب العصور والظروف. فالعلمانية
إذن تبدو مفهوما نسبيا، سلبيا، متغيرة. هي غير ذات مضمون
خاص إيجابي ثابت. وهذا يفسر واقعة أن ثمة بعض الغموض
الذي يسود بشأن هذا المفهوم وأن بالإمكان اقتراح مفاهيم مختلفة
بتوجه لإجابة له.(1)

وتكشف تجارب غالبية الأنظمة السياسية الغربية، على غرار
ألمانيا وبريطانيا، أن عملية الفصل الديمغرافي بين الدولة والدين،
ليس شرطا محددًا لنمو الديمقراطية، فعلى الرغم من أن هذه الدول
المذكورة تتبنا نظامًا قانونيا علمانيًا، إلا أنه لا توجد من بينها دولة
تعرف نفسها بالعلمانية.

والدولتين الوحيدتين في أوروبا اللتين تنصان على اللائيكية
بشكل دستوري هما فرنسا والبرتغال. ويُنظر إلى اللائيكية فيهما على
أنها شرط ضروري من أجل حماية الحريات الدينية والاعتفاء، وهي
الميول الوحيد لضمان المساواة بين الأديان، والقوى السياسية
والفلسفية، واللائيكية لذل ذلك متبعة بالحياج تمامًا جميع الأديان. ولعل
الفهم الفرنسي لللائيكية فهم صارم و"المعنى"، لا يسمح بأي شعارات
أو رموز دينية في الأمكاكن العامة، ولا تقدم الدولة أي دعم أو
مساعدة للمجموعات الدينية.(2)

(1) فهي جدعان: في الخلاصات النهائية، مقال في عود الإسلاميين والعلمانيين
والله멘يين، دار الشرق - عمان، 2007، ص.127
Gemal Karakas, Turkey: Islam and Laicism Between the Interests
of State, Politics, and Society. Peace Research Institute Frankfurt.
PRIF Reports No.78, 2007, p. 8
بالنسبة إلى تركيا وجاءت الانتقادات بأن توجهات العلماء تعود
بجذورها إلى مراحل متاخرة في تاريخ الإمبراطورية العثمانية، لا سيما
القرن الأخير. وحين الإمبراطورية الحديثة في بدايتها -وقد تأسست
على نظرية قديمة تعود إلى السلاجقة- كانت قد اعترفت بأن الدين
والدولة قضاء منفصلان عن بعضهما البعض ولكن ظهرت إليهما
على أهمية في تبعية متبادلة. وبعد أن نظرت كل من السلطات
التشريعية والتنفيذية والقضائية من التأثير الذي فإن العلمانية التركية
تقطع مع كل ما هو تقليدي في حياة الأمة وتتجه نحو الحد من
الأنشطة المجتمعية والفردية والعائلية باسم الدين.1

بدأت العلمانية في تركيا مع حرب الاستقلال التركية. وبينما
كانت الأفكار الدينية مطلوبة في كل الخطوات الكبرى للدولة في
الإمبراطورية العثمانية، لم يكن الحال كذلك في أحداث تمت أخصى
حاجة مثل التعريف بالمجتمعية العامة الجديدة التي أحدثتها الدولة أو
إلغاء الخلافة. فقد سعى أتاتورك إلى تعليم وترسيخ معاني العلمانية
دون أن يستخدم كلمة "علمانية". ودعا أتاتورك الذين حاولوا
الربط الوثيق بين الدين والدولة قائلا: "حكومة الجمعية الوطنية
التركية هي حكومة قومية ومادية: فهي تؤمن بالواقع ليست
حكومات تريد الانتحار أو جر الأمة في مستنقع السعي وراء نظريات
لا طائل من رواتها".2

تمثل العلمانية في هذا الإطار رؤية تسعى إلى خصخصة العالم
السني واقتصاد جميع الرموز والسلطات والمنظمات الدينية من الحياة

Ali Kazancigil and Ergun Ozbudun, Eds. Ataturk: founder of a

(1) نفس المرجع ص 22
Lars Haugom, Developments in the Islamic Republic of Iran (1) after Khomeiia, a paper presented at University of Oslo.
Zubaida Sami, A seminar lecture, presented to the Contemporary (1) History and Politics for MA student at Birkbeck University 2002-003.

الأمانغان عندما يقررون أي شيء فيديغي أن يستخدموا قدراتهم التحليلية لا أن يعولوا على الغير، ومعنى آخر على الدين، ويعتبر الكمالين سيكون الإسلام نظامًا عقديا وقيميا، ولكن فقط على مستوى الفرد، ولكن يقدم الإسلام نموذجا للمعايير الأخلاقية على مستوى أو اعتبارا نظاما للحكم.

وقض جاء في النظام الأساسي للحزب في عام 1931 أن الحزب يؤيد مبدأ "اللاكثية التي تعرف بأنها الحالة التي لا تكون فيها للدولة دور في الحياة الدينية باعتبار أن الدين "مساءلة ضمير". وذكر نص القانون أن الحزب قبل مبدأ أن جميع القوانين والتشريعات والإجراءات المعمول بها في إدارة الدولة ينغي إعدادها وتنفيذها لتفتي منظومات هذا العالم بما يتناغم والأسس والأشكال التي يتيحها العلم والتكنولوجيا في العصر الحديث. وفي عام 1937 أدخل مبدأ اللاكثية في الدستور مع المبادئ الخمسة الأخرى الموحدة لسياسة الحرب، وهي: الجمهورية والقومية والشرعية (الحماضية) والدولانية والإصلاحية، والتي ترمز إلى الخصائص الأساسية للدولة.

وتتعرض المحكمة الدستورية في تركيا في نص قرار لها اللاكثية باعتبارها "الطريقة الحضارية للحياة، والتي تشكل الأساس في فهم الحرية والديموقراطية، وفهم الاستقلال، والسيادة الوطنية، والمثل الإنسانية، وهي التي نشأت نتيجة تجاوز دعمية القرون الوسطى لصالح أولوية العقل والعلوم المعنوية"، ثم تضيف أنه في النظام العلماني "يعبر الدين عن التسامح، ويستبعد كأداة للسلطة، ويعاد لمكانه المناسب والمرشح له في وعي كل المواطنين". (1)

Gemal Karakas, ibid (1)
الحقيقة أن حرب الاستقلال (1919-1922) وتحوَّل
الإمبراطورية العثمانية متعددة الأعراق، إلى دولة وطنية على المنوال
الأوروبي، فرض فيما يبرّ صهر الدين في الدولة. وإذا كان
أثناورك قد عُجز عن التعامل مع الدين كقوة توحيد من أجل بناء
الوطن، على غرار الجمهورية الصربية واليونان، فعلاً حظي خلال
معركة الاستقلال، ليس فقط بدعم من السنة، ولكن أيضاً الأكراد
والعلويين، الذي كانوا يشعرون بضيقهم في ظل الإمبراطورية، ويأملون
في تحقيق أوضاعهم، كماحلم الأتراك باستقلال ذاتي بعد التحرير،
بـيس أن الخسائر المليئة التي مرت بها الإمبراطورية، ممثلة في كثير من
جغرافيتها في البلقان والشرق العربي، جعل أثناورك يعيش هاجس
 تعرض الأراضي المحررة في الأنضول إلى مزيد التفكك على أسس
الشرق والذين، الذي يطبع هذه المناطق. ولا يخفى أن هذا الهماجس
بشأن وحدة الأراضي التركية لا يزال يحكم النخبة الكمالية الحاكمة
إلى اليوم.

ويستند الكاتب البريطاني برنارد لويس أن هذا التمشي يظهر
تأثير مؤسس تركيا الحديثة بعض ملاميع الثورة الروسية لعام 1917. (1)
وقصد قيم الرئيس بجامعة بلشت في أنقرة منتظر هبة سياسة الثورة
الثقافية على أنما مشكلة هما، مفترضاً أن هذه السياسة كان لها-
من بين أشياء أخرى أثر بالغ على هوية الشعب. ومثال ذلك أنه في
بداية السينوات أظهرت دراسة أجريت في مصنع للنسيج في غرب
تركيا أن العمالة لم تطرح عليهم سوال "كيف ترون أنفسكم؟
"إجابة 50 بالمائة منهم أهتم يعتبرون أنفسهم أثراكا مقابل 37.5

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey, 3rd edition, (1)

Andrew Davidson, Secularism and Revivalism in Turkey. Yale University Press, p. 135.
الأهلية والمدارس التعليمية والمؤسسات الخيرية، التي عرفت ازدهاراً
غير مسبوق.

لا شك أن مسيرة التغيير التي شهدتها تركيا في منتصف القرن
الأخير استلزمت تحولات بعيدة المدى في نظر الفرد لنفسه والمجموعة
لذا، لا سيما وأن الدولة سخرت كل أجهزةها لإنجاز هذه "الرسالة
التحديثية". غير أنه مع منتصف التسعينيات من القرن الماضي وإلى
يومنا هذا بدأت هذه التصورات الكمالية بشأن علاقة تركيا الحديثة
بأثرها الإسلامي والعثماني تواجه جملة من المراجعات والتساؤلات.
مسيرة الإسلام السياسي

شهدت العقود الأخيرة في تركيا صعوداً ملحوظاً للتيار الإسلامي عموماً. وإذا كان هذا التيار قبل السبعينيات من القرن الماضي مجرد تعبير عن عدد من التعبيرات السياسية ضمن ما يعرف بأحزاب وسط اليمين، فإنه ومع السبعينيات ظهر كحركة سياسية مستقلة بزعامة نجم الدين أرطغرل، الذي كان قد أسس ما يعرف بحركة النور عودة. وقد حضت الأحزاب الإسلامية إلى امتحانات صارمة من قبل النظام العلماني، انتهت بحل الحزب الذي يعبر عنها في كل مرة. غير أن الإسلاميين كانوا ينجحون في كل مرة في محاولة التعبير عن أنفسهم بشكل مغاير وتحديداً، مصر في تحقيقهم في الوجود، لا سيما مع ما أبدوه من مقدرة على كسب نسبة قطاعات مهمة من الناخبين الأثرياء، ويتضح النجاح الذي حققه اليوم الدلالة والتنمية في انتخابات 2002 ثم 2007، بخصوصه أكثر من ضعف الأصوات التي حصدها حزب الشعب التركي، الذي يقدم نفسه المعارض والحرس الوطني التقليدي لقيم الق열ية العلمانية. وهو من أهمية هذه النتيجة ودلالاتها العميقية أن الحزب الذي حققه لم يكن موجوداً قبل العام 2001. وهو ما يشير على القدرة المتصاعدة لإسلام السياسي وتحوله إلى فاعل أساسي ومحدد في المشهد السياسي التركي.
المبحث الأول: صدمة الثورة الكمالية

يعود الصعود الإسلامي في تركيا اليوم بحذر إلى الإصلاحات التي تبنتها الخلافة العثمانية، إلى جانب التحولات السياسية التي عرفتها تركيا بعد إعلان الجمهورية الحديثة عن طريق مصالح كمال أتاتورك في العام 1923.

لقد كان جهود أتاتورك منصبة على الانتقال بتركيا إلى مصاف الدول الغربية الحديثة، مبناها العثماني كثورة مفروضة على الأمة التركية من فوق. وقد سخ أتاتورك لهذا الغرض كل مؤسسات الدولة من أجل إحداث التحول المراد إحداثه في المجتمع، سياسة جعلت الكثير من رجالات الدولة مرتين ومرتين في الانضباط الكامل في هذه "الثورة الكمالية". وكما قال الكاتب التركي دوغلو ارجيل "لا سياسة العلماء ولا ترطيب الأمة جرى طرحا جميا للنقاش مع المجتمع بطريقة جدية"، وكل ذلك تجنبه لأي معارضة، وتجاوزا لكل العقبات المحتملة.

حرصت النخبة الكمالية على إحداث قطعة كاملة مع الماضي العثماني: الحقبة العثمانية وكل ما ارتبط بها، ما عدى بعض المفاخر الكبرى، وذلك لصالح مشروع جديد تركيا الحديثة قائم على العلمنة والتغريبي. ولقد مثل العقد الأول للثورة أكثر العقود محاولة من الكمالية لإضعاف علاقة تركيا باضطهادها الإسلامي، وبالعالم الإسلامي بصفة عامة. فجرى إلغاء الخلافة، وتغيير الأحرف العربية بالأحرف اللاتينية في اللغة التركية، كما بذل جهود كبير لتطهير اللغة التركية من الكلمات العربية أو الفارسية. وشهدت غزية الدولة المجتمع التركي على التقاليد، وتعليم التعليم، وما بقي من المؤسسات الدينية الضعيفة، جرى إخصاصه للرقابة الصارمة للدولة.
بـ ـد أن "الثورـة الكمالية" بقيت محدودة بالأساس في المدن والمـنـاطق الخضرـية، في حين ظلـت الأرـياف والمـعـتلت من المـنـاطق غير مـعـنية مـعـاً بــهــذه التحولات. وـمـكن القـول إنـه وإـلـإ حدود الخمسينات منـ القرن الماضي، بـعـي غالبيـة السكـان مـعزولين ومـسـكـن بـعـادىهم وتـقاـلـيـهـم، في الـوقـت الذي جرى فيه تـحـديث وـعلـمـتـهـ المـركز. فـبـلـاـر المشـهـد كـانـتـي: تركـيا، تركـيتـان، واحـدة حـضـرـية وحـديثة في المـركـز، وأخـرى في الـريف، تقـليـدية وـمهـمـة، بـعـي غالـبية من المـجتمـع المـركـبي كانـت لا تـزال آنـاك تعيش مـحافظة في الـريف، وتـتـمـسـك بـعـاداها وتـقـاـليـدها.

فـالـذـين وـلا عـمـلـات كـثيرة لم تـم تـميـشـهـ بالكـل النـمـط، وإنـما جرـت عمـلـة إخضاع صـارمة لـه، وـسـيـطـرة الدوـلـة عـلى موـسساته، فـأصبح جزـءًا مـن الدوـلـة، وـخـاضـعًا لـسـيـاسـاته. بينما ظـل الإسلام مـحرـكاً وـعـمـالًا أسـاسيًا للـحـيـاة الـاجتماعـية لأـهل الـريف والمـنـاطق غـير الـصـناعـية، رـغم أنـه جرـى حـظر حـيـة الـطـرـق الـدينـية الـصوفـية في الـعام 1925 بـمـتـقصـد القـانون.

ولا نـنـالـغ إذا قـلـنا إن نـوعاً مـن النـقـافة المـضادـة وـحدـت حـيـاة المـدن الكـبـرى، فـبـدرة عـلى عـمـلـة التـهـميـش وـالـإـقـضاء مـن الفـضاء الـسـيـاسي. وـقـد أنشـأت في هـذـه الإـطار لـمـشبـكة مـن المـؤسسات الـتـعـليمـية والـدـينـية، حـيـاة الفضاء الرسمـي، وـكرـد فـعل عـليـه، فـاـذـهرت المـدارس الـتـعـليمـية الـدـينـية، وـالـطـرـق الـصوفـية، وـشـبـكـات للـعـلـاقـات الـاجتماعـية عـلى هـامـش السـنـام الـاجتماعـي الذي يـراد فـرضه مـن فوـق إـبـعـد المـؤسـسات الـرّـمـسية. فـبـدـت تركـيا ذـات مـهـنـتين وـاحـدة رـسميـة ومـعـلـنة وـأخـرى خـفـيـة ومـهـمـة.

وـفـد حاولـت الكمالـية وـهي تـقود مشروع الثورـة والتغيـر في الـبلد لا نـقـمـع وـثمـن أي تـعـبـيرات اـجتماعـية أو سيـاسية أو ثقافـية
خسارج إطار الدولة؛ وضربت بيد جديد على يد كل من يتجرأ على تجاوز هذه الخطوط. وقد جرى إعداد كل من تمرد على هيئة لعبة الولايات على القضاء العام، وكان الأكراد في العقد الأول للجمهورية الكامالية الأكثر تشددا على سطوة الدولة، ونثرها نحو الدمج والتوحيد المركزة، معتبرين أن الخلافة العثمانية كانت أكثر رحابة وتسامحا مع الأفليات، وأفلت تحمولا في نوجيه حياة الناس، فردا وجماعات.

وقد كان خليفة أتاتورك في قيادة تركيا بعد العام 1938، عصفت إينونو متحمسا بقوة لمشروع "الكمالية العلمانية"، بل فرض تأويلا صارما لها، وسعى إلى أن تبسيط الدولة سيطرها على كل شيء من أجل استكمال التحول تركيا إلى الحداثة والتقدم، مشددا على واحدة من المميزات الأساسية للكمالية وهي ما يعرف بالدولية (Statism)، أي مركزية الدولة في الحياة العامة والخاصة للأفراد، وهي رؤية تدريجية كانت محل اهتمام الكثير من المفكرين والمنظرين الغربيين، الذين كانوا يعتبرون أن عملية التحديث، ونحو تجاوز الجميع من العقبات، عليها أن تتوصل على الدولة كمحرك للمؤشر، وكأداة مركزية تقود وتدفع قاطرة التقدم والتنمية رغبة ورهبة. بيد أن قطاعا واسعا من المجتمع التركي ظل على هامش عملية التحديث الكمالية هذه، فيما مثل هذه الأوضاع وجدت القطاعات المهمة في التيار الإسلامي شبكة للمتلاصق من وضع التهميش والإقصاء الذي عانت منه على امتداد عقود.
البحث الثاني: التعددية الحزبية ودورها في السعودية الإسلامية

تمثل مرحلة الانتفاج الديمقراطي التي شهدتها تركيا في العام 1946 منعراجاً حاسماً في بداية صعود الإسلام السياسي. ومع إطلاق هذه التعددية الحزبية، في البلاد فقد حزب الشعب (الحزب الكمالي) السيطرة على الحياة السياسية، واحتكار السلطة شيناً فشناً. وأصبحت الأحزاب السياسية مضطرة للتنافس على السلطة، ومع هذا التنافس عاد الإسلام إجمالاً أساسياً في استقطاب الناخبين. ومع هذا التحول السياسي تحول "الهامش" النسبي لأكثر من عقدين إلى دوائر انتخابية تشتد حدة التنافس حولها للمؤثر بأصوات الناخبين. وضعت حزب الشعب الكمالي الذي حكم منذ 1923 بدون أي منافسة، إلى أن يعدل من خطابه، ويتخذ موقفاً أكثر تساعاً من الإسلام. وهو الحزب الذي قاد مسار علمنة صارمة، وعملية تحديث قهري لسماوات طويلة.

كان فوز الحزب الديمقراطي بقيادة عدنان مدنريس في انتخابات العام 1950، حدثاً بالغ الأهمية في التاريخ السياسي لتركيا الكمالية. فحالاً مسألة يفقد حزب الشعب الكمالي الأغلبية لصالح حزب هو حزب مدنريس. لم يكن مدنريس من المتحمسين لفتيات ولفتيات الكمالية للدولة، بل كان مفتتحاً على النخب والقطاعات التي همراهها سياسة العلمنة والتغريب. بل وتعهد حزب مدنريس خلال حملته الانتخابية بإلغاء سياسة التغول العلماني، التي أسسها النظام الكمالي، محذفاً من الموانع والمحاير الثقافية المفروضة على الأكراد كأقلية قومية.
وقد أدى هذا التوجه في النهاية إلى إعادة الشرعية والحياة لقيم الإسلام وقيمة المجتمع الرئيسي، وهو ما أدى إلى المحصلة، وبشكل تدريجي إلى إعادة هذه المجموعات إلى حقل التنافس السياسي، لا سيما في ظل تبني سياسة ليبرالية في مجال الاقتصاد الذي يخضع تقليديا لتجهيز الدولة.

رداً على هذه التوجهات التي لم تكن في الحقيقة ثورية بسبب ما اعتُمدته من تدرّج، إلا أن المؤسسة العلمانية رأت فيها احتراماً عن مبادئ الجمهورية الكمالية. فتدخل العسكر عام 1960 لضمان هذا مستوى الحياة، بإصدار رئيس الحكومة عدنان مدنريس، ثم، وقبل أن يعيد الحكم للمدنيين ويعود للكتانة، فرض "إصلاحات" دستورية ومؤسساتية جديدة، كان أهمها تشكيل ما يعرف بـ "مجلس الأمن القومي"، وهو مؤسسة للسهر على ضمان مراقبة الحكومة، وتعرفها ضمن خط الجمهورية الكمالية في سياساتها الداخلية والخارجية، لا سيما احترام المبادئ العلمانية للدولة.

وقد نجحت المؤسسة العسكرية بهذه التعديلات في ابتُتج إطارات قانوني لـ التدخل في الحياة السياسية، وطرح رؤيتها أمام القيادة السياسية بشكل مباشر.

بـيد أن "الإصلاحات" الدستورية التي أدخلت في العام 1961، لم تكن مساعدة من صلاحيات العسكر، فإنهما أيضًا وقع من جهة أخرى مـن نطاق حرية المجتمع، ما قاد إلى ازدهار المنظمات والجماعات المتنقلة. وهو ما أدى إلى ظهور العديد من الجمعيات والمجموعات الدينية خلال عقدين مبكرين والسبعين من القرن الماضي، مجموعات تراوحت طبيعتها بين الصوفية والخيرية والتعليمية إلى السياسية. وقد شهدت السنينيات إلى جانب ذلك، موجة
كأسحة من النزوح من الأرياف إلى المدن، وما صاحبه من وضع اجتماعي مأزوم بسبب ارتفاع البطالة، وتضاعف العداء للغرب. وفي هذه المناهضات تشكلت معاملاً أول حركة سياسية، ذات جذور إسلامية. ظهر نجم الدين أربيان، المتحمس بالثقافة الحديثة، لا سيما وهو خريج جامعة أهرن الألمانية، كزعيم لهذه الحركة. وقد كان في تلسك الحقبة عضواً في الطريقة النقشبندية التي يقودها الشيخ محمد زايد كوتكو (1897-1980). وقد كان هذا الأخير هو نفسه خرج عن المدرسة الإسلامية التقليدية، ليسهم بأفكاره ووعده، ويزعم راد التنظير للإسلام السياسي. وقد كان كوتكو متآثراً بأفكار مفكريين إسلاميين من مدرسة الإخوان.

كان أربيان آنذاك عضواً في "حزب العدالة" الذي يقوده مسلمان دمغريبل، وعندما رفض الأخير أن يضمها لقائمة الحزب الممتنعة السماح في الانتخابات البرلمانية، انسحب أربيان من الحزب، معلناً على تأسيس ما يمكن اعتباره أول حزب سياسي خليفة إسلامية. وقد أُعتبر الحزب تحت اسم "حزب النظام الوطني" في عام 1970، وهو أول حزب بين سلسلة أحزاب أنشأها نجم الدين أربيان تباعاً.

لا شك أن المؤسسة العسكرية، الحارسة التقليدية للعلمانية، شجعتها نفسها - شعرت أم لم تشعر- الصحوة الإسلامية. فقد إزاحة الموجة من الاضطهادات في تركيا، تدخل الجيش في 1971 ثم في العام 1980، لحماية الجمهورية حسب تبريره. وفي كل مرة يقوم بمجموعة من الإجراءات، كان يرى فيها إصلاحات ضرورية، قبل العودة لكتباته، ويسبب الصعود اليساري المتنامي. نسجت الجيش وشجع في بعض الأحيان فتح مدارس دينية، وإدراج التعليم الديني في البرامج
الدراسية، في مواجهة اليسار. وقد أخضع هذا التعليم الديني نفسه للدولة، وظل تحت رقابتها، خاضعاً لتأويبات المؤسسة، و مما يسمح بالنضال لقيم الثورة الإيرانية ومنع انتقادها لتركيا. وفعل المقاربة كانت في تأكيد الكماليين في دستور العام 1982 على علمانية الدولة من جهة، وتشجيعهم التعليم الديني غير المسير من جهة ثانية.


وساعدت فترة الثمانينات وما شهدته من افتتاح اقتصادي واجتماعي وساسي، على تشكل منظمات أهلية مختلفة، وتوفرت فرص غير مسبوقة لمسارسة الحريات الدينية، والتعليم الديني، خصوصاً مع افتتاح أوزال على دول الشرق الأوسط. علمها أن أوزال نفسه كان أحد المقربين لأركان، قبل أن يُؤسس في العام 1983 حزب الوطن الأم. وقد كان أوزال أحد المرموزات التركية المفيدة في جمع بين المحافظة، وهو أحد أعضاء الطريق التقدمي- وبين افتتاحه على الغرب.

44

فقد شهدت تركيا حالة غير مسبوقة من التوتر والاضطرابات السياسية، بداية من 1979، والذي شهد 1126 عملية اغتيال سياسي، لتصل حالة التوتر ذروتها في العام 1980، بعد وصلت جرائم الاغتيالات السياسية إلى 1500 جريمة، قبل فถاء ذلك العام.

وهزامت حالة الاحتراب السياسي هذه مع بوادر أزمة في العلاقات الخارجية التركية، عقب الإطاحة بشاه إيران في فبراير من العام 1979، وقيام ما يعرف بالثورة الإيرانية. وقد أثار هذا التحول الإقليمي خاوف ليس فقط لدى قناة تركيا، بل أيضا لدى الإدارة الأمريكية، التي عبرت عن خشيتها من تمدد الثورة بإتجاه أنقرة، لا سيما في ظل التطلعات الشعبية الذي أبداه الأتراك مع قادة الثورة في طهران. وقد عزز مخاوف القادة الأتراك التصريحات التي أبدى بها
آية الله الخميني، ورأى فيها أن تركيا تمثل هجماً للإسلام أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية، بسبب التحول باتجاه العلمانية. (1)

في خضم هذه الأزمة المتصاعدة، حشد "حزب الخلاص الوطني" برعاية نجم الدين أرّكان حوالي 40 ألف شخصاً للاحتجاج على الأوضاع الاجتماعية المتدنية، ورفع شعارات معايدة للكلامية، ومنهجة بـ "النموذج الإيراني"، وكان هذا الحدث كافياً لتحرك المؤسسة العسكرية، لكن هذه المرة مدعومة من قوى سياسية تركية كثيرة، إلى جانب أحزاب أخرى غربية. (2)

وقد حمل العسكر البرلمان، وحظر جميع الأحزاب السياسية، ومنعت الإضرابات والتظاهرات في الشوارع، وشهدت البلاد اعتقال عشرات الآلاف من المعارضين السياسيين من مختلف الأطراف، وحظرت مناهضات الجمعيات والمنظمات الأهلية.

وقد حرم ضمن هذه الإجراءات نجم الدين أرّكان وقيادة حزبه من العمل السياسي لمدة عشرة أعوام. بيد أن الحزب عاد في العام 1983 تحت مسمى "حزب الرفاه"، داعياً للعدالة الاجتماعية داخلياً والتفاهم على العالم الإسلامي خارجياً. وقد فحص "الرفاه" انتخابات عام 1987 ليعيد على حوالي 7 في المائة من الأصوات، ما حرمه من فرصة دخول البرلمان، ودفع الكثير من إطاره للاحتضان جنب الطريق الأم الذي يزعمه أوزال، الذي يعتبر حزبه من دولة فريدة بين الثقافة الإسلامية من جهة، والليبرالية العلمانية من جهة أخرى.

(1) ردت الإدارة الأمريكية برفع الحصار لتصدير الأسلحة عن تركيا الذي كان مفروضاً بسبب الأزمة الفردية، ورفعت من حضورها العسكري على الحدود التركية الإيرانية.

Gemal Karakas, Ibid., p. 16 (2)
ولكن من المناسب هنا الحديث بخصوص عن نورغت أوزال،
الذي كان له دور محوري في التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة
والمجتمع والدين، بعد أن انتهج سياسة انتفاح ملحوظة، قائمة على
الجمع بين التقدم والبراغماتية السياسية مع التقاليد الدينية، ما فتح
/vendors/keys/127x651.png

وقد أطلق أوزال المتحدر من أصل كردي، حقبة جديدة في
العلاقة بالمارسة الدينية، عندما كان أول رئيس حكومة يقيم في
رمضان إفطارات جماعية في مقر الحكومة، كما كان أول رئيس
حكومة تركي يؤدي فريضة الحج في 1988، حيث كان محترم اهتمام
كاميرون العالم.

كما انتهج أوزال سياسة افتتاح اقتصادي واجتماعي وثقافي
على الدول العربية، لا سيما الخليجية منها، ما فتح الباب أمام رؤوس
أموال عربية لدخول السوق التركية. كما شهدت البلاد صعود طبوة
حديقة الصناعيين والتجار ورؤوس الأموال، سيكون لها الأثر
لاحقًا في الحياة السياسية التركية. وتتميز هذه النخب الصاعدة
بالمجتمع بين الانتفاح على الغرب وبين الاعتزاز هويتها الإسلامية،
دون أن ترلى في ذلك أي تناقض، بل على العكس من ذلك ترى
هؤلاء النخب، بأن الإصلاحية الدينية في الغرب، والتي قادها لوثر
ألمانيا وكالفين في سويسرا كانت وراء الثورة الصناعية التي عرفت
البلاد، وعرفتها أوروبا وأمريكا المتحدة، والتي تحوّلت لما إلى قوى
اقتصادية عظمى في العالم.
القصة النهائية

حزب الرفاه والمرحلة الحاسمة

في السعودية الإسلامي

فخلال هذه السنوات حقق الإسلاميون انتصارات بارزة في الانتخابات المحلية لعام 1994، ثم تقدموا على جميع الأحزاب الأخرى في الانتخابات العامة التي جرت في العام 1995، حصدوا 21.6% من أصوات الناخبين.
وشكل أربكان حكومة بالحالف مع حزب الطريق القومي، فكان هذا الحدث بمثابة زعول حقيقي للنجوم العلمانية، لم تشهد تركيا الحديثة مثيلًا له منذ العام 1923.
وفياعلاً لم تتحرك المؤسسة العلمانية الطريق معبده أمام "الرفاه"، إذ خبرته بين إجراءات جديدة لحماية العلمانية، وبين الاستقالة، ورفض أربكان ما أملاه عليه "مجلس الأمن القومي" الذي بسيط عليه العسكر العلماني، فاضطر أربكان للاستقالة في يونيو/ حزيران من العام 1997، ليغفل حزبه لاحقًا بقرار قضائي في يناير/ كانون الثاني من العام 1998، ويعمل أربكان وبعض قادة الطبان من العمل السياسي لمدة 5 أعوام.
ورغم هذه الإجراءات ثبت الإسلاميون على موقفهم السياسي، رافضين أن يستدرعوا للعنف، على خلاف ما حصل مثلاً في الجزائر.
ويعتقد الكثير من الباحثين في الشأن التركي، أن السياسة الليبرالية
المبكرة التي انتهِت عدنان مندريس بتجاه الإسلام، حالت دون بروز
тельيات دينية واسع النطاق في البلاد. بل ساهم إدماج المسلمين في
النظام البرلماني في توسيع الشريعة السياسية والاجتماعية للدولة. وقد
كانت هذه السياسة "المفتحة" على الإسلامين في وقت مبكر العامل
الحاسم في أن لا يكون الدور السياسي للإسلامين ثوريا،
و هلرائات سرية، بل على العكس من ذلك برز الإسلامين منذ
البداية كقوة في إطار المناخ الديمقراطي، والبرلماني الذي توفر لهم
ميكرا. (1)

فجّر قرار إغلاق الحزب والصراع المثير مع العسكر والتنمية
العلمانية جدلاً واسعاً داخل الإسلامين، بين محافظ، ومناد
بتغيير وتوجيه استراتيجيات مختلفة، لملك الاتصال مع المؤسسة
العسكرية والتنمية العلمانية المبكرة. وجرى هذا المناقش في إطار
الحزب الجديد الذي ولد على أنقاض "الرافه"، وهو حزب
المفضلة. بيد أن هذا الحزب رغم ظهوره بخطاب جديد نوعاً ما
إلا أن الحكمة الدستورية أغلقت في يونيو/ حزيران 2001، وهو
قرار، كان سبباً ومثيراً كافياً لبروز تيار داخل حزب أر بيان،
ليعلن خروجه عن أر بيان وتأسيس حزب جديد هو "العدالة
والتنمية" بقيادة الطبيب أردوغان وعبد الله غول. وانتقد هؤلاء ما
قالوا: إنه تسلط أر بيان، وفشل الحزب في الحكومة، والخطاب
الإسلامي، الذي رأوا فيه سبباً في حظر الحزب. واعتبر تيار
أردوغان أن حزب الرافية لم يفشل فقط بسبب تدخل العسكر،
ولكن أيضاً بسبب رؤيته المغلقة للمجتمع.

Genal Karakas, ibid, p. 15 (1)
كان هذا الانقسام أثر في ظهور تيارين أحدهما "تقليدي محافظ" بزعامة رجائي قوطن، أحد مقربي أردوغان، والآخر "حداثي" ومنفتح على النخبة العلمانية، مدافعا عن قيم الجمهورية الكمالية، وبقيادة زعيمين شابين هما رئيس بلدية أسطنبول الطيب أردوغان والاقتصادي عبد الله غول.

وخلاف النـياـبـة التقليدية الذي يقوده أردوغان، تبين "العدالة والتنمية" خطابا منفتحا على الغرب، ومدافعا عن حقوق الإنسان، والرغبة في الانضمام للاتحاد الأوروبي، وتبني نظرية اقتصاد السوق، والإصلاحات الاقتصادية التي تخرج بالاقتصاد التركي من حالة الركود وحالة التضخم المزمنتين. إذ وصل الاقتصاد التركي خلال 2001 إلى ذروة الأزمة، وتوقع الكثير من المراقبين أن ينهار الاقتصاد بشكل كلي خلال أشهر، إذ بلغت نسبة النمو ناقص 7.5 بالمائة تحت الصفر، وفقدت العملة 113 بالمائة من قيمتها أمام الدولار الأمريكي، وتراجع دخل الفرد الحقيقي بنسبة 20 بالمائة، وتراجع الحد الأدنى للأجر من 156 إلى 100 دولارًا، وقدمت أكثر من 50 ألف مؤسسة اقتصادية صغيرة ملغي إفلاسها، وارتفع عدد العاطلين إلى أكثر من 1.5 مليون. في ظل هذه الأوضاع العامة المزورة على جميع الأصعدة، منح "العدالة والتنمية" في تحقيق انصار كاسح بـ 34 في المائة من الأصوات متفقًا بفارق 10 بالمائة عن حزب "الشعب التركي" الكمالوي الذي حصل ثانيًا، وكانا هما الحزبين الوحيدين اللذين دخلوا قبة البرلمان.

وشكل "العدالة والتنمية" حكومة شابة، تجنبت الخوض في القضايا الجدلية، وركزت على التنمية والإصلاحات الاقتصادية، محققة في ذلك نجاحات ملحوظة، في وضع كتبت فيه البلاد تعافيًا من
الفساد وحالة ركود اقتصادي خطيرة، وصل فيها التضخم إلى أكثر من 400 في المائة، والعملة التركية إلى أدنى مستوياتها.
وجاءت انتخابات العام 2007 لتعكس هذا النجاح الذي حققه الحزب، وتعزز حضوره، عندما رفع أصواته من 34 في المائة إلى 46 في المائة، في مشهد انتخابي كان بمثابة الزلزال بالنسبة للنخبة العلمانية، التي بدت لأول مرة عاجزة عن تخليص الصعود المتزايد لهذا الحزب ونفوذته في الساحة السياسية التركية، بل قد تكون هذه النخبة أدركـت ولأول مرة أنها بصدد الانقلاب من كوكب حارسة للعلمائية بواسطة الهجوم، إلى حامية لها عن طريق الدفاع.
الباب الأساسي

العدالة والتنمية

وإعادة تشكيل الحياة السياسية
بعد وصوله إلى السلطة ببنى "العدلة والتنمية" برامجا تنمويا إصلاحيا بعيدا عن الجدل الأيديولوجي، مشهدًا على التحرك ضمن الإطار العلماني، ومنتبها التحريز الاقتصادي، والإصلاح الهيكلي، والانسجام في الإطار الأوروبي عبر فتح الطريق أمام البلاد لاكتساب العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي، إلا أن الشكوك والاتهامات ظلت تثار بقوة حول "أجنحته الخفية"، وخاصة من قبل النخب العلمانية وأصحاب المصالح والنفوذ التقليديين في البلاد.

أطلق "العدلة والتنمية" برامجا إصلاحيا، ركز فيه على الإصلاح الهيكلي وتحريك الاقتصاد، مع التنزول بكل ثقله من أجل تأهيل تركيبا لعضوية الاتحاد الأوروبي، وما يقتضيه ذلك من تغييرات جذرية على أكثر من صعيد. وقد نجح الحزب بهذا التدرج البعيد عن المعتقادات الأيديولوجية في استقطاب ومكسب وإعجاب رحل الأعماق واسعة من النخبة الوطني في البلاد، وتمكن الحزب عبر هذه المرحلة الجديدة من التحول إلى أقرب الأحزاب التركية من المجتمع السياسي الأوروبي، لا سيما في ظل ما كان يديه العلمانيون من تردد في الأقرب الكامل من أوروبا.

مكّن هذا الوضع "العدلة والتنمية" من الحصول على الدعم الأوروبي الكامل للمضي في تنفيذ إصلاحات شاملة في البلاد، شملت الحياة السياسية والاقتصادية والقانونية، ما جعل الحزب يتحول مس بجسد مشكل للحكومة إلى رافعة أساسية في إعادة تشكيل وبناء الحياة السياسية في البلاد على أسس جديدة، اقتضت، مما اقتضت،
تحدد مهمة المؤسسة العسكرية وإعادة بناء مجلس الأمن القومي بما يقتضى من حضور العسكر ونفوذه في هذا المجلس.

وقد وجد "العدالة والتنمية" في النهاية الاجتماعية والاقتصادية الفنية والطاقية، المشكلة من المؤسسات الاقتصادية الصغيرة، وطقة من التحذير الحذر، لا سيما القادمين من المناطق الداخلية، وجد في هذه الفئات التي باتت مؤسساتها تعداد بالآلاف، بل ومتحركة ضمن شبكة منظمة بشكل يحيي مصالحها، السند القوي للمضي بالإصلاحات الاقتصادية إلى أبعد الحدود. ويعتبر "المسيار" و "مسكون" (MUSIAD, TUSKON) العمود النفري لهذه المؤسسات.

وسجل الحزب باستمرار يرفض ويضلل كونه حزبا إسلاميا، إلا أنه يؤكد على أنه حزب يضم الكثير من النخب المحافظة، بينما يتبني خطابا عمليا وسياسة تحدثية. ويقول إحسان داغي أستاذ العلاقات الدولية والعلوم السياسية في الجامعة التركية، إن العبرة ليست في هل يوجد هناك تأثير للإسلام في السياسة، وإنما المهم كيف يؤثر فيها، فالتعليم التحرري المتضامح للإسلام، من شأنه أن يؤثر على السياسة بشكل ليبرالي. وقد تمسك الحزب يخط سياسيًا لا يوفر معارضًا من العلماء أي فرصة للمهجوم عليه بتهمة تهديد العلمانية. وحتى إن مشروع قانون تجريم الزنا تم صيغة في 2004، تجاوز أن يجدل مع العلماء والاتحاد الأوروبي، لا سيما بعد أن رفض حزب الشعب الكمال، شريك "العدالة والتنمية" في البرلمان، أن تصوت كله البرلمانية على مشروع القانون.

وقد حرص "العدالة والتنمية" في انتخابات العام 2007 على استبدال ما يقارب 200 من مرشحيه للاختلافات بسبب شكوك حول خلفياتهم الإسلامية، مقدما بدلا منهم تخصصات ليبالية غير مثيرة للجدل.
بـيد أنه وعلى الرغم من ذلك لا يزال الحزب عرضة لانتقادات العلمانية، التي ترى في الحزب مجرد نافذة جدائية، تغطي على حقيقة وأحتجزة الحزب الحقيقي، ويتهم هؤلاء "العدالة والتنمية" بأنه حزب إسلامي غير تكتيكية وحافظ على استراتيجيته.

وعلى هذه الخلفية تحرك العلمانيون ضد الحزب وأجهذوا تمير بعض مشاريع موجة أخرى تضعف مبادئ العلمانية في البلاد. بيد أن الحزب كان يتجه في كل مرة من حزامه بمساراته إلى نهایتها، وإنما تراجع نسبيًا لأي تقبل توتر مع النخب العلمانية هنا وهناك.

وتعقباً على الصعود المثير لحزب "العدالة والتنمية" يعتبر المؤرخ (avatar) التركى شريف مردين أن "العدالة والتنمية" هي التمثال الخامس في الخطاب الإسلامي التركي الذي بدأ يتطور منذ العام 1890، ومن الصعب القول أين يقف هذا الخطاب اليوم. لا سيما وأن "العدالة والتنمية" تعليم وأنثى قواعد الديمقراطية السياسية، التي تتطلب دومًا التوافق والوقوف. يبد أن مردين يساءل كم للحزب من بُعد (layers)، والأكيد أن هذه الأبعاد لم تدرس كليها للوصول لطبيعة هذا الحزب واستكشاف أجنحته الحقيقية. ويقول مردين إن قادة هذا الحزب ليسوا أصلًا من رجال الدين، ولا هم من الذين يبدون حماسة للأيديولوجيا، بل كل ما يفعلونه هو أن يروا قيم الإسلام تحتوي في الحياة اليومية للأفراد، وهو أمر لا علاقة له بفرض الدولسة لأحدة إسلامية، وإنما ديناميكية اجتماعية ثقافية. مع قبل الموظفين العاديين في المؤسسات الذين يعتقدون أن احترام الإسلام في الحياة اليومية، جزء من رسالتهم الأخلاقية اليومية. إنها ظاهرة ديناميكية يقول مردين، نموذجية على إمكانية لا يمكن توقعها أو التنبؤ بها، كما لا يمكن محاسبة الحزب عليها.
كما أنه لا بد من إدراج وفهم أسباب ومصدر التحولات السياسية في تركيا، وعدم النظر لها بشكل تبسيطي بتجاهل التحولات الاجتماعية فيها. فصعود الإسلام السياسي في البلاد، يمثل في بعض وجهه استجابة لأوضاع داخلية، لا سيما عملية التحول الاجتماعي والاقتصادي، ومسار "التحديث الديمقراطي" الذي عرفه تركيا الحديث منذ عقود. وهي تحولات داخلية لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية بالنتيجة تأثير فيها، بيد أنها تحولات سيكون لها الأثر الأبرز في إعادة إنتاج نخب صاعدة جديدة ومختلفة عما كان سائدا لعقود، وبالتالي سياسة خارجية مختلفة عن العلاقات التقليدية مع واشنطن والغرب.

كما أنه لا يجب النظر للصراع السياسي في تركيا على أنه صراع بين "إسلاميين" و"علمانيين". فهذا الاستقطاب هو وجه لصراع قوى، بين نخبة وقطاعات اجتماعية جديدة صاعدة وبين نخبة علمانية، استقطاب بين "اللسان" وبين "المركز"، ويعود بمجوده العصيقة إلى تاريخ الإمبراطورية العثمانية ومن بعدها تركيا الكاملة الحديثة. فمسار الديمقراطية في المجتمع التركي منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي فتح المجال السياسي أمام قوى كانت مسؤولة ومهمة ولا وجود لها في الحياة السياسية، بما فيها الإسلاميون، من أجل التنظيم وضبط أطر وحالات كيفية القوى الفاعلة في المجتمع.

وإذا كسان لـ "العدالة والتنمية" حزد إسلامية، فإنه يحظى بدعم سياسي واسع بتجاوزات الناخب الإسلامي والطليفي، وحتى الاختلاف الجهوي. فانتشار شبكة دعمه الاجتماعية الواسعة، وآلته الحزبية الناجحة والفعالة، وعلاقاته الوطيقة بالدوافع الانتخابية المحلية، مكنته من استقطاب دعم قوي في صفوف الجماعات المحرومة.

58
المحورية، والبيوت اليوم مثل جزء مهم من المناطق الحضرية في تركيا. وفي نفس الوقت فإن سياسة "العدالة والتنمية" الليبرالية، القائمة على السوق الحرة، تثير إعجاب المؤسسات الاقتصادية المتوسطة، والطبقة الوسطى، والتي تميل عموما إلى المحافظة، مع اندماجها في السوق الحرة.

إلى جانب ذلك، يساهم دعم وتعظيم "العدالة والتنمية" للإصلاحات الديمقراطية، والتي تبين الحرب خلالها سياسة الانتفاضة والمسامع وجماهير الأقلية، في استقطاب إعجاب ودعم الكثير من الشخصيات البارزة في هذه الأقلية. فالعدالة والتنمية كما يقول المؤرخ التركي المعروف شريف مريد من تشكيكات اجتماعية وثقافية واقتصادية مختلفة. ومناقضة، يضم المحافظ الليبرالي، كما يضم الإسلامي والعلماني، والمثقف شرقا والمثقف غربا، في تركيبة مميزة تجمع بينها الرغبة في التغيير وخروج تركيا الحديثة من صورها الرمزية التي ارست على مدى 80 عاما، وبدت اليوم عقيدة، وكابحة هذا البلد الطموح عن الانطلاقة والتحرك كقوة معترضة على الصعيد الإقليمي والدولي.

ف- "حرب العدالة والتنمية" هذا المصعب، والذي اتبنى من رحم أزمة 28 فبراير/ شباط 2001، يمثل بشكل من الأشكال ما يمكن أن نطلق عليه حرب "ما بعد الإسلام السياسي". وهو حزب يصنف كجماعة متعددة، تميل تركيبة فريدة من الإصلاحية والمحافظة، التي تتجاوز حدود الطبقات الاجتماعية.
الفصل الأول

في علاقات "العدالة والتنمية"

كان من الطبيعي منذ اللحظة الأولى لصعود حزب "العدالة والتنمية" إلى السلطة أن يثير مشاعر مختلفة ورود أفعال منادية في صفوف الأقلية الموجودة في البلاد، من يهود وآخرين. ويشترك بعض هذه الأقلية في المخاوف والتحريزات التي يبدؤها العلمانيون بجانب الم수ود "الإسلامي"، والتي تتعلق بالاعتقاد بأن الأحزمة الطويلة المدى للاسلاميين هي إقامة "دولة إسلامية" في تركيا. إذ على الرغم من التضييق الذي تحيط لهم أدبان الأقلية، شكّل اجتماعات الإسلام نفسه، من قبل المؤسسة الكاملة العلمانية في البلاد، فإن بعضها من هذه الأقلية يجدون الدولة العلمانية، على دولة متشابهة بالدين، توقع أن يقيمها الإسلاميون.

هذا وتعبر الأقلية اليهودية عن هذه المخاوف أكثر من غيرها من الأقلية، وذلك بسبب التزايد المطرد لما يعرف بالعداء للسامية. وهو عداء يعدهه الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، وما يشاهده الأتراك بورما من اعتداءات إسرائيلية على الفلسطينيين. ولذلك اتهم اليهود الأتراك في انتخابات العام 2007 المتصوتب لصالح حزب الشعب الكرد، وليس للعدالة والتنمية. رغم ذلك تعبر بعض الشخصيات العلمانية على غرار الكاتب المعروف أرغون بيريز عن عدائه العلمي للمهودية، بس ويعتبرون أن صعود بعض الوجوه الإسلامية، على غرار عبد الله
عوامل ورئيس البرلمان الحالي، يهود وألمانيا، ينتمي إلى الحزب الديموقراطي الاجتماعي، وهو أحد الأحزاب الرئيسية في البلد.

كانت من هذه المفاوضات التي تبعدها الأقلية بدأت تتسمد مع اختيار "العدلة والتنمية"، الذي نسبه سياسة مفتوحة، ومكنت الأقلية من التعبير عن نفسها بأكثر حرية، ومن الغريب أن بعض هذه الإصلاحات باختصار، احتفظت عليها حزب الشعب الكهف بقوة، وفاض شؤونه الذي يعتمد رقابة صارمة على الأقلية وتحقيق الديموقراطية والثقافية، ولم يكن مفاجئاً بسبب هذه السياسات المتساوية التي تُعنى "العدلة والتنمية" نحو المجتمع، أن تصوت 65 في المائة من الرجال لصالح الحزب في انتخابات 2007، كما صوتنا الغالبية من الأقلية اليونانية هي الأخرى لصالحه. وفي هذا السياق عبر رجال دين مسيحيون عن دعمهم للعدلة والتنمية في وسائل الإعلام، بسبب النجاح الذي تبديه حكومته مع الأقلية.

أما الموضوع الكردي، والذي يعتبر الحدث في أصله حديثاً في الأمن القومي التركي. فقد حقق فيه العدالة والتنمية مكسباً لم يحققها أي حزب من قبله، في تاريخ تركيا الحديث. ودل على ذلك نجاح "العدلة والتنمية" في مضايقة نسبة الأصوات التي حصل عليها في المناطق الكردية عام 2007، من 27.29 في المائة إلى 54 في المائة.

ولعل التراجع الذي عرفه الأحزاب الكردية اليوم في تلك المناطق، بسبب فشلها في تحقيق تطلعات الأكراد، وأيضاً فشل تلك القيادات الكردية في التعامل مع الانتفاض الذي أبدته حكومة "العدلة والتنمية" عبر من مراجعة النائب الكردي، ودفعه إلى اختيار هذا الحزب الفني الصاعد والمفتوح.
المبحث الأول: "العدالة والتنمية" والعسكر.. أية علاقة؟
إن المتسابع للمشهد السياسي التركي الراهن لا يخطئ عينه حالة التعايش بين العسكر الممثل الأساسي للعلمانية والدفاع الحزبي عنها، وال"العدالة والتنمية" ذي الجذور الإسلامية، في إطار الديمقراطية الشراكية. إلا أن هذه العلاقة تخفي توترًا بين الجانبين بسبب تنافس إستراتيجية كل منهما، وتضارب مصالحهما. فمن جهة يسعى العسكر لحماية العلمانية وتبني الحدود الفاصلة التي فرضتها الدولة على الدين، وخلق حوار في وجه العدالة والتنمية، أو أي حزب يمثله من إضعاف الدولة العلمانية، أو دور المؤسسة العسكرية التقليدية فيها. بينما يسعى "العدالة والتنمية" في الجهة الأخرى إلى إضعاف التأثير السياسي للعسكر، ورفع المجال العام أمام الإسلام.
وفي إطار حرمه على المحافظة على انسجام الداخلي في إطار العلمانية، يقول "المجلس الأعلى العسكري" دوريا كل العسكريين الذين يشتبه في ميولتهم الإسلامية. وقرارات المجلس المذكور غير قابلة للطعن أو الاستئراج، بيد أن حالة "العدالة والتنمية" وعدوا أكثر من مرة تبديلات لهذه القانون، للسماح للمقاطرين من العسكر بالطعن في القرار أمام المحكمة. لذلك حرص كل من الطبب أردوغان وعبد الله غول على تثبيت تفويضهما على كل قرار، مضطرين لتوقعه وفق القانون الراهن، يحمل ضباطا إلى التفاوض الإيجابي لجذب الاشتراكهم. وفعلا نجح "العدالة والتنمية" في إدخال بعض الإصلاحات القانونية. لم يجد العسكري العلماني بدا من القبول بما، وهي إصلاحات كانت مطلوبة للاستنادا مع المعاهدات الأوروبية، تمكينا لعضوية تركيا. وقد تم تجسيم دور العسكر في الحياة السياسية من خلال إعادة بناء "مجلس الأمن القومي" الذي كان يسيطر عليه العسكر، إلى مجلس
مدني، رأسه استشاري، وأمينه العام مدني، وذلك وفق التعديلات الدستورية لعام 2004.

ولقد اتخاذ الاستفادة من العناصر المكونة لجيش الأركان أركوك باخترال باستر بايوكانست، قائد القوات البرية، وقد شن حملة واسعة لمنع تعيين بايوكانست، إلّا وأمرته بأنه من أصول يهودية، أو تسرّبت تهمة بالتأثير في سير محكمة في قضية تفجير معل ومكتب، أُقِام فيها ضابطان، وإذ سُرِبت معلومات حول دخول بايوكانست لصالح هذين الضابطين. ولكن، تم بعد التحقيقات نفيتته ليجري تعيينه في منصبه.

هذا وأثار هذه الحملة استياء التيار الإسلامي، بل وصل تجربة الشعب الكعالي لاعتبار هذه الحملة اقتلاعًا على المؤسسة العسكرية، مستهيانًا للإسلاميين بالوقوف وراء حملة تشويه منظمة ضد هذا الجُنُرال.

ثم وصل التصعيد بين "العدالة والتنمية" والعلمانيين مداها عندما أدى قائد الأركان بايوكانست بتخطاب أمام ضباط الأكاديمية العسكرية باستانبول في سبتمبر/أيلول 2006، حذر فيه من الخطر الأصولي الذي يهدد تركيا، تخديرها رداً على بعض الجُنُرالات في نفس الفترة، بينما كان رئيس الحكومة الطيب أردوغان في زيارة لواشنطن، ثم أُنف عليه قائد القوات البرية الجُنُرال الكر باشبوغ، عندما صحرف ضابطًا يُمارون في أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام من أن الإسلام السياسي بلغ مستوى خيفاً لا يمكن السكت عننه، متهما الإسلاميين بتخليه بحق العُسكَر أن يعمروا عن هذه المخاوف السياسية، بغض النظر عن الموقف الأوروبي الرافض لتدخل العُسكَر في الشؤون السياسية.
كان لإعلان "العدالة والتنمية" ترشيح عبد الله غول رئيساً للجمهورية خلافاً لمستندات سبوزر، وقع الصاعقة على المؤسسة العلمانية، تمثلة في العسكر. وحذر قائد القوات المسلحة من أي مس بقين العلمانية، ومهماً بالتدخل إذا اقتضى الأمر من أجل خصبة العلمانية. إذ اعتبر هذا التصريح رغم أنه جرى سوبحاً لاحقاً من السندان، إلا أنه أعتبر على نطاق واسع بأنه مؤشر على إمكانية التدخل العسكري المباشر عبر "الانقلاب" على الشريعة الانتخابية. غير أن نجاح العلمانيين في بداية معركة الرئاسة ومنع انتخاب غول رئيساً للجمهورية في مايو/أيار 2007، لم يستمر طويلاً، بعد أن أصر الحزب على حسم المعركة عبر صناديق الاقتراع، وكان له ما أراد، وانتخب غول أول رئيس لمجتمع ذي خلفية إسلامية، وتضع زوجته الحجاب. وكلما فعلته المؤسسة العسكرية الغاضبة والمخططة، أحقاً قاطعت حفل تنصيب غول رئيساً في رسالة منها لعدم رضاها عنه.

ومثل تحرك العسكر في معركة الرئاسة رسالة للعدالة والتنمية، فقد لا يكون الحزب أولاًها اهتماماً كبيراً، لا سيما بعد أن نجح في انتخابات التحدي التي جرت في باريو/موز في تهيئة سوته وشعبيته في صفوف الناخبين. ولم تترك خصومه إلا الأشخاص للعاصفة، وترقب زوات قد يقع فيها الحزب للانفتاح عليه ونزع الشرعية منه. وفعلاً حرك المدني العام عبد الرحمن يالجاكبا دعوى قضائية أمام المحكمة الدستورية ب ملف أقدم ضم 162 صفحة ضد سياسات العدالة والتنمية غير الدستورية، والمفوضة لأسس العلمانية والجمهورية، مطالبًا بحل حزب "العدالة والتنمية" واتخاذ إجراءات عقابية ضد أردوغان وغول و70 آخرين من رموز الحرب، بينما
الحرا\ من العمل السياسي. وسارعت المحكمة لقبول الدعوى، بيد
أنفسا وقبل أن تنظر فيها كشفت أجهزة الأمن خططا للإطاحة
بالحكومة، وتفشي اغتيالات للرموز السياسية لجرب "العدالة
والتنمية"، وأعلن عن تورط أحد الجنرالات في المؤامرة، ووصلت
الأوضاع إلى مستوى من التوتر بين العلمانيين و"العدالة والتنمية" غير
مسوق.
ثم صدر حكم المحكمة الدستورية الذي أكّد على قبول بعض
الاتهامات، وتوجيه إدانة شبه سياسي لرضااء "العدالة والتنمية" في
خطوة اعترض تاريخية، وتورط على افتتاح حقبة كاملة من تاريخ
تركيا المعاصرة، مضمونها الأساسي، استعمال الفضاء كحقل ضد
كل من تتهمه النخبة العلمانية، خصوصا المؤسسة العسكرية،
بتوقيف القيم العلمانية والكمالية للدولة.
السياسة الخارجية لتركيا:
من الانكماش إلى الدبلوماسية النشطة

اتسمت السياسة الخارجية التركية خلال ما يزيد عن 80 عاما، لا سيما بعد فك الارتباط بالعالم الإسلامي وإلغاء الخلافة في العام 1924، بمعنّم أساسي يقوم على الاختراق في الفضاء الأوروبي الغربي، وساهم ممن مقتضيات هذا التوجه بناء علاقات رائعة وإستراتيجية مع أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وإدارة ظهورها للشرق الأوسط، الذي ترى فيه تركيا الحديثة خليفة أمام مشروعها التحديثي الذي أطلقه باني تركيا الحديثة مصطفى كمال أتاتورك.
وقد كانت المقاربة المهيمنة على السياسة الخارجية التركية لفترة طويلة ترتكز على المبدأ الكمالي "السلام في البلاد، السلام في العالم".(Peace at home. Peace in the world) ولست كـكـان الكثير من الخبراء في العلاقات الدولية يتفقون على أن تركيا متلّك وعلى امتداد نصف القرن الأخير حليفاً إستراتيجياً للولايات المتحدة الأمريكية، إذ يُحظى تركيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بعلاقات مميزة مع واشنطن. كما أن تركيا عضو حيوي في الجانب الأوروبي، ولها مكانة خاصة في الفضاء الأوروبي، رغم أنها لم تمنح بعد العضوية الكاملة في الاتحاد، فإن "أنقرة" اليوم وسبب تحولات دولية كبرى جرت عقب نهاية الحرب الباردة، لا سيما من خلال تحول المشكل الكردي
Heinz Kramer, ibid, p. 94
(1) Bulent Aras, Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy, Policy
(2) Brief, May 2009, Brief No:32

68
1- أطروة التحول الحضاري

يعتقد أحمد داود أوغلو أن التحولات التي شهدتها النظام الدولي
من نهاية الحرب الباردة لا تعتبر ضرورة عن انكشاف الرأسمالية، ولا
تكشف عن "نهاية التاريخ". كما زعم الكاتب الأمريكي فرانسيس
فوكونيما، بل هي تعبير عن تحول حضاري واسع النطاق، وينبغي فيه
مبدأ القوة للتحول بعدا عن مراكز القوى التقليدية، تحاول فيه
أوروبا الوحدة أن تستمر مرة أخرى رادافا، إلى جانب مساعي آسيا
"المركز الهادفي" لبناء مساحات مفيدة للصين والهند واليابان،
كما يحاول العالم الإسلامي من خلال حركات الإحياء الإسلامي أن
بين محورا حضاري جديدا أيضا، مرتكزا على مسألة رؤيته للعالم.
وفي سياق رؤيته في "التحول الحضاري" يرى أحمد داود
أوغلو أن المرحلة الراهنة من تاريخ العلاقات الدولية تشهد منازعة
بين أكثر من مركز أو محور حضاري باتجاه "نظام عالمي جديد".
وهذا يؤكد حضور العالم الإسلامي في خضم هذه المنازعة، ويرسم
 tưởngية من أربع مراحل تقع منها محور الإسلام ثلاثية ودخل في
الرابعة، أوها مرحلة الخضوع للنشرة الاستعمارية، وثانيا مرحلة
تحدي الهوية بعد سقوط الخلافة العثمانية إلى قيام ثورات التحرر من
الاستعمار، وثالثا مرحلة نشأة دولة ما بعد الاستعمار وسيطرة
النخب المغربية عليها، ورابعة يسميها "مرحلة تجد الأدرك الذاتي
الإسلامي" وتختصر تدريجيًا من عقدة الدينية التي سيطرت على
A. D. إبراهيم البيومي غام، أحمد داود أوغلو... وليس كيسنجي تركيا، مارس 2010
Ahmet Davutoğlu, Strategic Derinlik, Istanbul: Kure, 2001
والدويلة، ضمن مقاربة شاملة، تنظر للفضايا الدولية كحزمة واحدة يؤثر بعضها في بعض.

كما تقوم نظرية "العمق الاستراتيجي" على التأسيس لسياسة خارجية، مبنية على مسار في إعادة التعاليم، يضع تركيا في فضاء جيوسياسي واسع، ورحبت بمكانتها من لعب أدوار دبلوماسية نشطة.

وتتضمن نظرية "العمق الاستراتيجي" كما يتصورها أحمد داوود أوغلو أبعادًا حضرارية، وثقافية، وتاريخية، وجغرافية، ودينية، تشكل في مجملها عناصر وأبعد حيوية تمكن تركيا من أرصفة فعالة في القيام بدور أكثر حيوية في النظام الدولي، والأنظمة العالمي. ويشدد أوغلو على أن العودة للماضي، ستكون أساسية عند البحث في حل النزاع العربي الإسرائيلي، مبرراً ذلك بأن تاريخ فلسطين هو جزء من تاريخ الامبراطورية العثمانية.

3 - أطر وعثمانية الجديدة:

بحمى متقدم أوغلو أن نظرية أحمد داوود أوغلو في السياسة الخارجية، أنه يؤسس أو يืน إلى استعادة الماضي في الحاضر، من خلال استدعاء تجربة الامبراطورية العثمانية في رسم السياسة الخارجية التركية.

ويشير متقدم أوغلو انقاده بالقول إن الفضاء الذي تُشرّ في السياسة التركية اليوم هو نفسه الفضاء الذي كانت تديره الامبراطورية العثمانية. ولذلك حري الحدث عما أسمي في الاستعري العثمانية الجديدة، وهي التسمية التي يرفضها أوغلو نفسه، الذي يشدد على

Bulent Aras, Davutoglu Era in Turkish Foreign Policy, (1)
آنه استمرار في بعض نظريته للمالية الخارجية التركية التي دشنتها
رئيس الوزراء الراحل تورغيت أوزال.
كما تشير هذه مقولة "العثمانية الجديدة" كثيرًا من الحساسية
والخساد على المستوى الداخلي؛ لأنا تقع في صميم معركة بين
الحديد والتقليد، أو الأصولية والتفريع، أو "الإسلام والعثمانية"، وهو
استقرار عاشته تركيا على أكثر من ثمانية من قبل تأسيس
الجمهورية وإلغاء الخلافة في العام 1924.
هـا ويتعين أوجلو في قراءته لتاريخ الجمهورية الكمالية خلال
العقد الثمانية الماضية من القرن العشرين، بأن تركيا تصرفت بأقل
من مكانتها، وأدان من إمكانياتها في سياستها الإقليمية والعالمية.
وهو بالتالي يرى أن الحل يكمن في تبنى "عثمانية جديدة"، والعثمانية
الجديدة لا تعني بعث السياسات التوسعية للدولة العثمانية، ولا العودة
للعسكري الحقيقي، وإنما قوامها ثلاثة مراحل، أولها: أن تتصالح
تركيا مع ذاها الحضارية الإسلامية بسلام، وتعترف بعضاً "العثمانية"
متعدد الثقافات والأعراق، وتوسع الحريات في الداخل، وتحفظ الأمن
في الخارج، وثانيها: استثمران حس الوعي والكرد أو العثمانية والثقة
بالنفس عند التصرف في السياسة الخارجية، والثالث: الاستمرار في
الانفتاح على الغرب، مع إقامة علاقات متوازنة مع الشرق
الإسلامي (1).
و"العثمانية الجديدة" من هذا النظريه التي تقوم على القوة
المناعية لا الخشية في السياسة الخارجية، إنها تعني "عثمانية أقل

Nora Fisher Onar, Neo Ottomanism, Historical Legacies and (1) Turkish Foreign Policy, Edam, Centre Economics and Foreign Policy Studies, October 2009
تشهد في الداخل، ودبلوماسية نشطة في الخارج، خاصة في المجال الحربي لتركيا.

من خلال هذه المعالم الأساسية للسياسة الخارجية التركية كما يرى أحمد داوود أوغلو، يحمل الصعود الإسلامي في تركيا اليوم دلالات عميقة في رسم السياسة الخارجية لأنقرا بإعادة جديدة وأفق أوسع، ستكون مختلفة في بعض مفاصلها عن العلاقات الدولية التقليدية لتركيا الحديثة. كما نسهم هذه التحولات السياسية التركية في دفع المجتمع الدولي، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لإعادة النظر في رسم سياساتها الخارجية في العلاقة بتركيا من جهة وبالشرق الأوسط، وبعضها أيضا. فقد كان لتركيا الحديثة تأثير مهم والعامل البارز في رسم الاستراتيجية الأمريكية نحو الشرق الأوسط، وحماية مصالحها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في المنطقة.

المبحث الأول: العلاقات التركية الأمريكية والتحولات المرتقبة

وتدرك الولايات المتحدة الأمريكية تأثير الإسلام في الحياة السياسية في تركيا. إذ تتفعل واشنطن إلى أن يلعب الأمور الدينية التركية الغيرت في المنطقة، دورا في نشر حالة التوتر السائدة في المنطقة منذ عقود، بسبب المحاولات المستمرة وغير المستمرة في تمكن الإسلام من لعب دور في الحياة السياسية، ولكن بعيدا عما تعتبره تحديدا مصالحها، أو مهديا للاستقرار في منطقة تعتبر حيوية بالنسبة لها وللقوى الدولية.

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والغرب في التجارة التركية أطرافا "مدى التوافق بين الإسلام والديمقراطية". إذا أن وجود
حزب سياسي يجذب إسلامية ويتعرض ضمن إطار نظام ديمقراطي علماني، وفي نفس الوقت يعترف بالحدود الفاصلة بين الدين والديمقراطية العلمانية الجديدة، يعتبر من الأهمية بمكان. كما أن فشل مثال هذا التجربة سوف يؤدي إلى احتدام الصراع العلماني-الإسلامي، وبالنهاية يزيد من إهدار فرص بناء حالة من التوافق، يمثل حاجة أساسية لدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحقيقاً لوع من الاستقرار المطلوب، وأحثنا إلى تستمر تحقيق مشاريع الإسلام الراديكالي وصبورة.

فـ "المثل" بين الإسلام والديمقراطية والعلمانية الذي تم تحققه في تركيا يعد مصدراً ورجعاً مهمهما في الصراع الأيديولوجي القائم بين التأويل المتطرف والتأويل المعتدل للفتحي الإسلام. وبالتالي تعتبر الدول المتقدمة الأمريكية والغرب أنه من مناطص من تشجيع النشأة الرئيسي في تركيا لإقامة علاقات مع جماعات ومؤسسات أخرى في العالم الإسلامي من أجل إنشاء ونشر التأويل المعتدل والتسامح للإسلام، أي تسعى آخر محاولة التشجيع على تستر "المنوال" أو "المثال" التركي.

غير أن هذه الرغبة الغربية والأمريكية ستنظر حذرًا في تقديم تشكيل كما "نموذج" لدول الشرق الأوسط. إذ من شأن مثل هذا التزوير أن يجعل التيار العلماني ومنهم العسكر لجذور عن مثل هكذا خطوة. إذ سي_AUTHOR_ون إلى ذلك على أن دعم لتركيا باتجاه المتقارب مع دول الشرق الأوسط، ومن ثم إضعاف الارتباطات الغربية للبلاد، وإضعاف لـ "هويتها الغربية". إلى جانب ذلك سيتطور العلمانيون الأثراً لـ هذه الخطوة باعتبارها دعوة وتعزيزات التيار الإسلام السياسي في البلاد، وتفويضاً لقيم العلمانية.
 لقد عرف "العدالة والتنمية" خلال السنوات الأخيرة تحولات
أيديولوجية أساسية، خلى بمقتضاءها عن الخطاب المعادي للفرد
الذي كان يطبع سلفه حزب الفوضى الذي جرى حظره، متبناها
خطابا جديدا، وعليه فيم مبنية حول مجتمعات العربة.
ويعبر هذا التحول بقوة في موقف "العدالة والتنمية" من الخروج على
العضوية في الاتحاد الأوروبي. إذا كان "الكماليون" في الماضي هم
الأكثر دفاعا وحماسا لعلاقات متبادلة مع الغرب، والاندامج فيه، فإن
إسلامي" "العدالة والتنمية" هؤلاء الذين يلعبون هذا الدور اليوم، بل
ولعله من المعترف أنه في الوقت الذي يدفع فيه "العدالة والتنمية" إلى
معزز من الإصلاحات العامة من أجل إسقاط تركيا إلى مستوى
المعامير الأوروبية، تسهيلان لمنحها العضوية الكاملة فيه، تبدي بعض
القطاعات والنخب العلمانية فلما بل وتردرا، على اعتبار أن عضوية
تركيا في الاتحاد الأوروبي، ومزيدا من الإصلاحات الديمقراطية، قد
يضعف الأمن القومي التركي، إلى جانب إضعاف دورهم هم كتبخية
لها نفوذها وتأثيرها في البلاد.
لكن تظل هناك إشكالية أساسية تواجه "العدالة والتنمية" وهي
أن حماسه وحرصه على استراتيجيته القائمة على الاندراج في الاتحاد
 الأوروبي وامكانية العضوية الكاملة فيه، تحتضنها شكوك في
إمكانية التحقق. ففي الوقت الذي يستمر المجلس الأوروبي في دعم
المفاوضات التركية الأوروبية من أجل دخول أنقرة الاتحاد
الأوروبي، تزايد الاعترافات في أوروبا على دخول تركيا
للاتحاد، سواء بارادات سياسية أو ثقافية. ولعل هذه الاعترافات
تأخذ وزنا معتبرا؛ ليسما عندما تصدر عن مهندسي الاتحاد وهما
فرنسا وألمانيا. فالموقف الفرنسي أصبح سلبيا تماما، مع وصول الرئيس
الفرنسي الحالي نيكولا ساركوزي إلى قصر الألباني، إذ عبر بوضوح خلال حملته الانتخابية للرئاسة ثم بعد فوزه أنه لا يريد لتركيا مكانًا في الاتحاد الأوروبي، إلا في إطار شراكة إستراتيجية معها، موجه
لا يعد عنه اليومطرح الألماني الذي لا يقدم لأنقرة أكثر من وضع
مميز في علاقاتها بالاتحاد. ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية دورا
في بناء الاتحاد الأوروبي، بل وتشجع على أن تدمج تركيا فيه، مما
يساهم في الانخراط، ويعزز التوجه الغربي لتركيا في الأناضول، كما
سريع نشرت الرغبة بأنه مفعول للمسلمين. وتتفاوت الولايات
المتحدة الأمريكية بأن رفض عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي
سيتسبب في ردود أفعال مناهضة لأوروبا، فاسحا أمام أمام القوى
التي ترغب في إضعاف التقارب الأوروبيي لتعزيز مواقعها.
من جهة أخرى تنظر السياسة التركية تجاه الشرق الأوسط،
النقطة الحساسة في رسم العلاقات التركية الأمريكية. وما يزيد من
حساسية هذه العلاقة وقد يؤثر فيها بشكل مختلف في المستقبل، هو
الاهتمام المتزايد الذي تبديه أنقرة بالشرق الأوسط، والسعى لإقامة
علاقات وثيقة معه. هذا التوجه باتجاه الشرق قد يربط علاقات أنقرة
بواشنطن. وقد يجعل تركيا تفكر أكثر من مرة قبل أن تسمح
للممالكة المتحدة الأمريكية بأن تستعمل التسهيلات العسكرية خلال
بعض التطورات العسكرية المحتملة في المنطقة. وقد تتردد تركيا في
منح تلك التسهيلات، إلا إذا رأت فيها ما يخدم ويدعم مصالحها في
الشرق الأوسط. وضع قد يضطر واشنطن للبحث عن بدائل للفائدة
العسكرية في تركيا. وقد لا يجري نفعا أن تستعمل واشنطن وقفة
الأوامر أو ما يسمى بـ "الإبادة التركية للأرمن" في الضغط على
أنقرة. ورغم أن البيسبل الأبيض قد تمر أكثر من مرة عدم مصلحة
نلاحظ في تحليل ما يصطلح عليه بعض صناع القرار في الولايات المتحدة بـ "الإبادة للأرمن" إلى قرار مصادق عليه من قبل الكونغرس الأمريكي والرئيس. وتحت إدارته الرئيس الأمريكي جورج بوش في إلغاء الكونغرس في آخر لحظة عام 2007 بعد طرح مشروع القرار (106-HR-106) المتعلق بـ "إبادة الأرمن" على التصويت،

منحنية بذلك أزمة دبلوماسية مع أنقرة، وهو ما جرى أيضًا مع سفارة الديمقراطية في كندا. غير أن أنقرة تجنبت اليوم بأن تحدث اختلافًا نوعيًا في هذا الملف. بعد أن مضت خطوات وثيقة نحو صفحات كثيرة من الخلاف مع أرمينيا، لا سيما على اتفاقية الصلح وتطبّع العلاقات التي أبرمتها البلدين في 23 أبريل/ نيسان من العام 2009، في سويسرا، لتبنيها خطوات تطبيقة مهمة كانت بزيارة الرئيس التركي عبد الله غول إلى أرمينيا، هي الأولى من نوعها لرئيس تركي إلى البلاد، وحضوره مقابلة كورة قدم بين منتخبي البلدين. ومن ثم تبدو أنقرة وقد تخففت وإن بأقدار من ملف كثيرة ما أربية دبلوماسيتها، وجعلها موضوع اتفاق بعض القوى الدولية.

كما تجدد الإشارة إلى أن ونشطن تملك التأثير الفعلي في ما يجري شمال تركيا، لا سيما في العلاقة المحتجزة ما يعرف بحزب العمال الكردستاني، الذي يعتبر واحدا من القضايا الأمنية الحساسة التي تثير قلق الأتراك، وتركب استنكارهم وتطالبهم في الاهتمام لقضايا التنمية. فواشنطن تملك تأثيراً مهماً في هذه القضية سلباً وإيجاباً.

غير أن التحسن الملحوظ في العلاقات التركية مع دول الجوار في الشرق الأوسط، لا سيما سوريا وإيران والعراق وإسرائيل، بسبب الخصوبة الدبلوماسية النشطة والذكية لـ "العدالة والتنمية"، هذا التحسن في العلاقات بدول الجوار سبق ووجود إلى حد كبير من
تحددت حزب العمل الكردستاني، وتمارس عليه ضغوط وتضيقات
من أكثر من جهة، وليس مستغبة التحول الملحوب في الموقف
العراقي الحاكم من نشاطات حزب العمل الكردستاني الذي كان
يقوده – وربما لا يزال – عبد الله أوجلان على الأراضي العراقية.

المبحث الثاني: التجربة التركية والشرق الأوسط

تشير التجربة التركية المعاصرة في الانقلاب الديمقراطي من جهة،
وصعود تيارات سياسية ذات خلفيات إسلامية إلى الحكم، الاهتمام
كبيراً في الساحة الدولية. فمن جهة ترى الولايات المتحدة الأمريكية
والغرب أن هذه التجربة التي توقعت بين القيم الغربية الديمقراطية
والتعاليمية من جهة والقيم الإسلامية من جهة أخرى، في الفضاء
السياسي، فرصة يمكن اختبارها والتفاوض عنها. إذ يمكنها إذا جرت
أن تكون مسألة مقبول يجري تنفيذها في الشرق الأوسط. كما
تغري التجربة التركية قطاعات واسعة من النخب العربية، بإسلامهمها
وعلمانيةهم على حد سواء. إذ يرى فيها العلمانيون مثلًا ميغا في
حماية القيم العلمانية والديمقراطية رغم الصعود الإسلامي، الذي عادة
ما يثير مخاوفهم وقلقهم. ومن جهة أخرى ينتدب "المثال" التركي
الحركات الإسلامية، التي يعاني الكثير منها من الإقصاء والتهميش
والصراع في المنطق، مع الأنظمة السياسية المتالية. بسبب
النظر إلى الإسلاميين على أهدامهم على الدولة واجتمعت على حد
المساء. فمثل هذا النموذج ينشر من يد الأنظمة مبادرات كثيرة
تستخدمها لتعطيل العملية الديمقراطية، وتبني هجوم استنادي تقصى
عبء كل القوى السياسية من العمل السياسي ومن الحق في التنافس
والمشاركة السياسية.
Turgut Ozal Memorial lecture delivered by Paul Wolfowitz on (1) March 15 2002.
Omar Taspinar: An Uneven Fit? The "Turkish Model" and The Arab World, Analysis Paper, No. 5, August 2003, p. 4.
Graham Fuller, Article published on the Los Angeles Times, 12 April 2005.
البلد، وهو ما من شأنه أن يقوض القيم العلمانية من جهة، ويعيد رسم علاقات تركيا الدولية، من حليف غربي قوي وعضو في المنظمة، وانتماء أوروبي، إلى دولة تتمتع شرقا، معززة ارتباطا الإسلاميا والعربية، وما يعني ذلك من انعكاس على وضع تركيا ودورها في العالم.

لقد عكست الدبلوماسية التركية النشطة في الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة جهود أنقرة في تعيين علاقاتها بإيران وسوريا. لقد كانت العلاقات التركية الإيرانية والعلاقات التركية السورية غير ودية، وطبعها الكثير من التوتر خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، بسبب دعم طهران ودمشق لحرب العمال الكردستاني في أعماله المميزة لدعم الاستقرار. غير أن العلاقات تحسن بشكل ملحوظ بعد اتفاق جميع الأطراف على احتواء الأكراد، ومنع قيام دولة على حدود الدول المجاورة. (1)

كما لا ينبغي التفاهم المتزايد والملحوظ بين أنقرة وطهران بعد سنوات من الجفوة، وبرز التعاون الأمني بين البلدين بقوة، لا سيما بعد توقيع اتفاقية التعاون الأمني والاتفاق على اعتبار حرب العمال الكردستاني "منظمة إرهابية"، وذلك بعد زيارة رئيس الوزراء التركي الطيب أردوغان لطهران في منتصف عام 2004. وقد تعزز علاقات البلدين على خلفية التعاون في مجال الطاقة، إذ تتعاون طهران وثاني أكبر مزود لتركيا بالغاز بعد روسيا. وقد جاء هذا التعاون في مجال الطاقة نتيجة اتفاق قمة رأس الوزراء الأسبق بين البلدين أليكان في العام 1996، عندما أمر عهد تزويد بالغاز لمدة 25 عاما، بتكلفة 23

F. Stephen Laarabee, Turkey Rediscover the Middle East, from (1) Foreign Affairs, July/August 2007

81
ومليار دولار. وقد منحت تركيا أيضا فرصة للتنقيب عن النفط في
الأراضي الإيرانية.
وبالنسبة لعلاقَة سورية-تركيا، فقد نجح البلدان في تجاوز
سنوات طويلة من التوتر والخلافات، التي وصلت ذروتها في العام
1998، عندما هددت أنقرة دمشق بتوجيه عمليات ضخمة في
الأراضي السورية، للقضاء على مقاتلي حزب العمال الكردستاني،
المدعومين من دمشق. وفعلاً رفعت القيادة السورية الدعم عن
الكردستاني وطردت زعيمه عبد الله أوجلان، بعد أن كان مقيماً
فيها، وأعلنت مراكز تدريب المقاتلين الأكراد. ومن ثم تلك
الإجراءات فرصة كبيرة لإطلاق صافحة جديدة من العلاقات التركية
السورية، وقامت بزيارة الرئيس السوري بشار الأسد لأنقرة في يناير/
كانون الثاني 2005، هي الأولى لرئيس سوري منذ العام 1946.
وقد كانت الاتهامات التي وجهت لسورية باعتبار رئيس
الوزراء اللبناني رفيق الحريري، وما ألفته به من تداعيات دولية في
محاولة لعزل سورية، دوراً هامهما في دفع دمشق لاستثمار الرغبة
التركية في الانتفاضة عليها، لتعزيز العلاقات الاقتصادية بينهما. وقد
أقرت دمشق ما يزيد عن 30 مشروع استثماريا تركيا في سورية
بقيمة إجمالية تجاوزت 150 مليون دولار، وقد قدر قيمة التبادل
التجاري بين البلدين في العام 2007 بحوالي 1.5 مليار دولار، وهو ما
يعني تضاعف قيمة التبادل ثلاث مرات بعد تولي "العدالة والتنمية"
الحكم.
بعد أن العلاقات التركية السورية عرفت ذروة نجاحها بإعلان
عشرات الاتفاقيات المشتركة، وإنشاء ما يعرف بمجلس التعاون
الاستراتيجي العالي المستوى السوري التركي، والذي جرى في إطاره
التوفيق رسمياً عن إلغاء تأشيرات الدخول بين البلدين في 13 أكتوبر.
تُشير نذير، في خطرة تاريخية، عززها حزمة أخرى من الاتفاقات الاقتصادية، التي نقلت علاقة البلدين إلى طور جديد، مثل قطيعة مع عقود طويلة من التباعد والتوتر.
فكرة اليوم بقيادة حزب العدالة والتغيير تنطلق في علاقاتها الخارجية، ليس من مبدأ تزويز العلاقات مع عمق البلاد الاستراتيجي الإقليمي وحسب، بل وأيضاً محاولة تصفية الترسات الإشكالية التاريخية مع الجوار.
من جهة أخرى شهدت العلاقات التركية السعودية تطوراً ملحوظاً، لا سيما بعد زيارة الملك عبد الله بن عبد العزيز لتركيا، في سابقة هي الفريدة من نوعها منذ 40 عاماً. وبدأت العلاقات أكثر ودية، بعد عقود من الفجوة، لا سيما في ظل السياسات العلمانية التي كانت تتباهيها أثرة.
وقد تحسنت إلى جانب ذلك العلاقات المصرية التركية، وجرى مباحثات مكثفة بين قادة البلدين انتهت إلى الاتفاق على إقامة حوار استراتيجي للشراكة بين البلدين، لا سيما وأن البلدين يمثلان فضلاً عن تقلهما الإقليمي المشتر، سوفا واسعة للتبادل التجاري.
ويشدد الإشارة إلى أن كسل من الرياض والقاهرة قد يجدان نفسهما تدهوراً في علاقتهما بأنقرة، سواء بسبك التوافق بينهم حول الموقف من الملف النووي الإيرانى من جهة وما يتضمنه مس حرص على الحد من توسع نفوذ طهران في المنطقة، أو رغبة في تحقيق مكاسب اقتصادية مهمة من خلال الإمكانيات التي توفرها السوق التركية لأي من الدولتين.
هذا ولدран عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن إنسراعها من التقارب التركي السوري، أو التقارب التركي الإيراني، لكن مهندسو السياسة الخارجية التركية، يبحرون في استواء عدم الارتباك الأمريكي من خلال محاولة إيجاد نقاط تلاصق مع المصالح الأمريكية، سواء من جهة الحرص على احتضان مفاوضات بين السوريين والإسرائيليين، على طريق إطلاق مفاوضات رسمية، لإبرام اتفاق سلام، وهو جزء من الرغبة الأمريكية، في المنطقة. وهو ما قد يحقق في نفس الوقت جذب دمشق بعيداً عن طهران، التي لا تزال الإدارات الأمريكية تحرص أساساً على عزها. كما أن التقارب التركي الإيراني قد يسهل على الإدارة الأمريكية الحالية بقيادة باراك أوباما إيجاد قنوات غير مباشرة مع طهران. كما أن أنقرة تتفوق على مواقع مستقلة في الملف الإيراني، وقد يحدد مستقبل الملف النووي الإيراني المثير للمجدل، وتطوراته القادمة طبيعة العلاقة بين أنقرة وطهران، لا سيما وأن القيادة التركية تبدو تحفظ دائماً من المشروع النووي الإيراني، وتتح على ضرورة تعاونها مع المجتمع الدولي.
الباب الثالث

النموذج التركي والعرب: بين جاذبية المناوال واستعصابات الواقع
من المفيد التنبيه إلى أن الحديث عن "منوال" أو "نموذج" لا يعني بالضرورة تمثيل أو استلهام التجربة بشكل حرفي وسطحي، بل يسجل معطيات الواقع، ولا يميز في التجربة المتقدمة بين الثابت فيها ومستقر، عبر عملية استنهاص عملي. إن "الأنموذج" يعني فيما يعني التوقع عند التجربة المعنية، وفهم مسارها، وفلسفتها، ووعي مراحلها وخطواتها، واستياب دروسها وغيرها، دون تحمل أعبائها المتعلقة بخصوصياتها المحلية.

ويعرّف "المنوال" التركيّ الهرم الكثير من النخب في العالم العربي، لما حققه من نجاحات مكنت تركيّا من التحول إلى قوة إقليمية معبرة، تتخطى الكثير من المواقف بسيادته كبيرة، وتطلع إلى أن تكون لاعباً أساسياً في المنطقة والوضع الدولي.

يقضّ المُؤرخ العربي بني نافع تعلقته له على أحداث فوز حزب العدالة والتنمية التركي في انتخابات 2007، "المذهل، أن كلاً من طرف في السياسة العربية، الإسلاميين وغير الإسلاميين، انكفّ على التقدير الإيجابي للانتخابات التركية وتتاليها"، ثم يضيف "من وجهة نظر الإسلاميين، يعتبر فوز العدالة والتنمية مؤشر قاطعاً على أنه من الممكن تأسيس نظام حكم ديمقراطي في المجتمعات الإسلامية تتزام فهم القوى السياسية الإسلامية بشروط العملية الديمقراطية، وتستكم نصائحنا وأصواتنا الباقية. لقد تعاملت حكومة العدالة والتنمية الأولى مع الأزمة السياسية من خلال القوانين القانونية والدستورية، ودعت بعد تفاقم الأزمة إلى انتخابات مبكرة.

87
وهي غير متفقّة من الفوز. وبالنظر إلى السجل الغربي للاستدامة الانتخابية في تركيا الحديثة، فقد كانت احتمالات فوز حزب العدالة والتنمية تتحسس خسارته. ورغم اعتقاد الكثيرين من رأيهم سلسلة التظاهرات التي نظمتها القوى السياسية والجماعيات العلمانية في عدد من أكبر المدن التركية (3) أن العدالة والتنمية سيُهدر الانتخابات لا مسألة. في النهاية صوت الألترك لإعادة العدالة والتنمية للمحكم.

(3) وذلك تعتبر تركيا مثالاً يحتذى بالنسبة إلى إمكانية بناء السلام والاستقرار الداخليين، بدمج القوى الإسلامية السياسية في نظام ديمقراطي حقيقي، تكوين فيه المرجعية لقانون البلاد وأصوات الناخين، كما يقول (1).

أما من وجهة نظر غير الإسلاميين، أو حتى خصوم الإسلاميين، فإن فوز العدالة والتنمية يقدم أيضاً مثالاً ينجحوا بها. وما يراه هذا المجتمع الفكري والسياسي هو أن المشروع الديمقراطي في المجتمعات العربية هي قوى الإسلام السياسي، وليس استبداد نظام الحكم العربي، لأن الإسلاميين هم في سنين الوراثية غير ديمقراطين، وأقلهم يسعون بالفعل إلى توظيف مرجعية دينية حصرية ومدعية للثروة إلى السلطة، ومن ثم الانقلاب على أسس الحكم والدولة، فإن من الحقل السماح له بالاستغلال الديمقراطي لتحقيق أهدافه وأهدافه المستقبليَّة. (2)

إذن فالدرس الذي تقدمه الحالة التركية، حالة فوز العدالة والتنمية في دورتين انتخابيتين متتاليتين، ونجاحه في حكم البلاد وسط


Basheer M. Nafi, Ibid (2)
تشرحب عالميًا، أن ليس ثمة مشكلة في الخصائص الإسلامية في النظام السياسي، بشرط تحليلهم فائئًا عن أجندات الدينية وقوامهم القاطع
بفصل الدين عن الدولة وقواعد العملية الديمقراطية.
وتكتنف هذه الرغبة لدى الكثير من النخب والجماعات في العالم العربي، باعتبارها بعثة من الصحراء المرير بين الدولة والمجتمع، على خلفية الإصلاح السياسي والاجتماعي، وتمييز لقوى المجتمع المدني والأهلية. هذا الوضع المتزم على امتثال حارثة العالم العربي، أظهر الكثير من فرص التنمية الاقتصادية والبشرية في تلك المجتمعات، وأظهر كل محاولات التهوير المشتهية التي بُرزت هنا وهناك، رغم النروات الطبيعية والبشرية المتميزة التي تتمتع بها المنطقة.
وقد فرض هذا الوضع على شعوب العالم العربي، وضعا استثنائياً، تستحق فيه إلى فرص التصالح مع دوها وآثرها، وتنطوي لاستنف دورها الحضاري في التحرر والنهوض. وتتراهي اليوم التجربة التركية المثيرة للإعجاب والاهتمام في العالم العربي نادرة تحول ومبسط
أمثل هذه الشعوب العربية.
ويجب الإشارة إلى أن التجربة التركية الحديثة في مراحلها الأولى خلقت مشاعر متراوية بين الاستنكر والقلق، لا سيما عندما فرضت الجمهورية الكمالية معاً سياسياً وأجتماعياً تحديداً فهرياً. كرس هذا النهج التسمري النظام العلماني الرئيسي، في محاولة لإعادة تشكيك الهوية التركية في معركة الإسلام. وقد عمّد مشاعر الرفض والتحفيز نحو التجربة التركية في حقبة الأولى، إحساس قطاعات واسعة من العرب مسؤولية الأتراك عن إلغاء الخلافة، وتفكيك لشرعية حكم إسلامي استمر على امتداد قرون. إلى جانب بعض ظاهرة الاستبداد التي شكا منها العرب في بعض
المسالخ من الحكم العثماني، لا سيما في حقبة الأخيرة، التي كان بعضها دمويا.

كما يثير الدور الحيوي لمؤسسة العسكرية العلمانية في الحياة السياسية، وتدخلها المستمر في الشأن السياسي، تخفف الكثير من النخب التي بقيت بعضها ألا أنها تعزز أصلا هذا الخط العثماني الاستبدادي، ببرهة العسكر، كما هو شأن في الجزائر وباكستان. غير أن هذا التحول قد يبدد، لا سيما بعد الإصلاحات الكبرى التي أدخلها حزب "العدالة والتنمية"، وقصص من خلالها صلاحيات المؤسسة العسكرية، وحد من تدخلها في الشأن السياسي.

هذا لا شك أن تركنا وصلت بتجربتها إلى هذا المستوى "المستوى"، بعد عقود من مراكمة إصلاحات ديمقراطية تدريجية. إذ تأتي الانتخابات الحرة والمرئية التي حققت فيها "العدالة والتنمية" في أوروبا كاستكمالاً وتأخيراً، نتيجة لعملية تراكمية وتدريجية ومتانية، أشيعت فيها قيم التعدد والاختلاف. وهذا المسار المتدرج تفتقده الدول العربية، التي ما زالت لم تصنف أبدًا وصولًا في موضوع إطلاق مسار مثيل هكذا إصلاحات. بمثابة معنى تعتبر الدول العربية، غير مؤهلة حسب زعم الكاتب البريطاني برنار لوييس في الوصول إلى ما وصلت إليه تركيا. ويرى لويج أن الحالة التركية، حالة استثنائية.1)

ويعتقد لويج أن تركيا لها خصوصية تاريخية، وهي من الدول القليلة التي لم تتحضر، وبالتالي فهي عموما تختلف تماما عن الدول العربية. فعندما حاصلت تسمانيا لجربة التحدي، لم تكن تعاني من إرث استعماري، في بناء المؤسسات وإدارة البلاد، أو من حساسية مفرطة.

Bernard Lewis, “Why Turkey is the only Muslim Democracy”. (1)
Middle East Quarterly, vol.1 no.1, March 1994, p. 17.
من قسم الحداثة، التي تنظر إليها في بقية العالم العربي والإسلامي
بتحفيظ وشكون، باعتبارها قيم الغازي وخلق.
كمها حظيت تركيا بعد الحرب العالمية الثانية بمزايا مشروع
مارتشال، الذي أطلق من الهروب بدول أوروبا الشرقية، وحمايتها من
الشيوعи، وهو ما جعل البلاد منذ وقت مبكر تسعى لإنجاز
بعض الإصلاحات السياسية. وقد عرفت أول انتخابات ديمقراطية في
العام 1950. إذ يعتقد الكثير أن ما وصلت إليه تركيا اليوم هو أصلا
مسار طويل ومؤلم، وتمثل الانتخابات الحرة والشفافية التي تقيمها
البلاد اليوم نتيجة لهذا المسار التراكمي الطويل.
غير أن هذه الاختلافات التي تميز تركيا عن العالم العربي، لا
يمكن أن تكون أسبا كافية خرمان دول العالم العربي وخبها
السياسية من الاستفادة من هذه التجربة. ويبرز المجتمع المدني كظاهرة
ثيرية للاهتمام والدراسة في تركيا من قبل النخب السياسية والفكرية
الشرقية. كما أن المقاربة المفيدة والطريقة في العلاقة بين الإسلام
والمعلماني من جهة، والدين والدولة من جهة ثانية، جديرة بأن تكون
 محل اهتمام خاص من قبل الحركات الإسلامية العربية من جهة وأيضا
النخب العلمانية من جهة ثانية.
القَصَصُ الأُولِيَّة

تركيا.. من أجل رؤية جديدة لعلاقة
"الإسلام السياسي" بالدولة

تمثل تجربة الحركات الإسلامية في العالم العربي، وما
اعترضها من تحديات وعقبات، لا تزال تعاني منها إلى اليوم، ظاهرة
مستمرة للتوقف عند "الألوان والترك". وتجد الكثير من الحركات
الإسلامية نفسها اليوم في وضع لا تحسد عليه، نتيجة ما تواجهه من
إفتقاد وغميش من قبل الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط. وتعاني
الكثير من هذه الحركات من أزمات تاريخية، قد لا تكون مسؤولة
عندني بمفردها، ولكن لا شك أن في مساراتها ونجاتها بعض الخلل،
الذي ساهم في هذا المازر. ولعل أبرز هذه المسارات، العلاقة المتكونة
مع الدولة، إذ تحمل بعض هذه الحركات إرث صدامياً تُقيلاً في
الصراعDeferred والمواجهات الدامية مع أنظمة بلدانها. إثر جعلها
موضوعاً للمطاردة الأمنية المستمرة، وتشجاعة في يد الأنظمة لتنير
تعطيل الإصلاح السياسي، وتسويغ إبقاء المجتمع بأسري في حالة من
الاحتقان والأوضاع الإستثنائية. ولكن كانت هذه الحركات في
أغلب أوقات غير مسؤولة بشكل مباشر عن تنفيذ هذه الصراعات
dامية مع الدولة، وأنظمتها، إلا أنها كثيراً ما كانت تستغرق
بمسهولة للمربعات الأمنية، في منازل الأنظمة، حيث تختبر الدولة
وحدها الضغط المسلح.
وكثيرا ما تحرم هذه الأنظمة العربية للتيارات الإسلامية من أي فرصة - إلا ما ندر - للتعبير السلمي عن نفسها، والتوضيح السياسي والاجتماعي والثقافي لمشروعها. فتفرت على هذه الحركات فرصة أن تصبح لرأي العام حقيقة مشتركة وروائها السياسية، بحيث بذلك تطمح قطاعات واسعة من المجتمع - الذين عادة ما يكونون محسونين على هذا التيار - في المشاركة السياسية، أو رؤية "المنزل" الذي يحلونه يتجسد في الواقع.
وعلى الرغم من أن كثيرا من رواد ومنظري هذه الحركات الإسلامية، يشددون على أن حركاتهم ليست في حقيقة منظومة مغلقة تماما، وهي عكس ذلك "منفتحة" على حملة من القيم الإنسانية الحديثة، كالنظام الرأسمالي الديمقراطي والتعددية السياسية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية، والحقيقة أن فكر المؤسسين منهم، على غرار حسن البنا، كان في أعماقه استناعا مطردا لما كان محمد عبد الناصر قد انتهى إليه من أن "التمكين" يتم بإصلاح الذات وتوفر الشروط العامة لهذا الإصلاح، وهو شروط قومية وثقافية واجتماعية وعامة وقانونية، ولعمل ذلك هو أصلا النجاح الشعبي لنفس الدعوة، ولمسيرة حسن البنا. غير أن هذه الجماعة المتجمدة في المجتمع، لم يكن في مكتتها أن تظل على هيئة سياسية. وهي خلاصة انتهت بمجرد النظر للدولة باعتبارها الأداة الأساسية "السحرية" لتحقيق أهداف المشروع، وهم في هذا لا يختلفون عن غيرهم من القوى السياسية والقومية، التي رأت في الدولة، شبكة خلاص، وأداء إيجاز "الرؤية".

(1) رائد الغنوشي: الحريات العامة في الدولة الإسلامية، مركزدراسات الوحدة العربية، ط. 1. 1994.
Mohammed Charfi: l'Isam et le Liberte, le mal entendue historique, 1999.

94
ويذهب الفكر اللبناني رضوان السيد إلى أن الفكر الإسلامي الإحيائي، مثله الماضي، قد استند في رؤيته للعالم ولدور المسلمين فيه منذ العقود من القرن الماضي، على ثلاثة مقومات: الاستحلاب والتكليف والحاكمية، وهو ما يقضي لتحقيقها، إقامة نظام غوتي عصره الشريعة الإسلامية ومستهره الدولة الإسلامية. (1) بد أن هذه المقدمات والوعود الإسلامية، تبدو اليوم ليست فقط وعودا طموحا في جلها، وتضع قطاعات كبرى في مواجهة دولة مدمرة ومهمكة فقط، وإنما أيضا تكشف لنا اليوم وكأنها أهداف تحريفية، وضعت في ظروف تاريخية صعبة من قبل العالم الإسلامي خلال العقود الماضية، وهي أيضا ثورة الأفكار المضادة التي وجد هذا العالم نفسه فانتقالها منذ سقوط دول الإسلام وتفقظ الظلم الحضاري الغربي وتدخل الدول الغربية في إعادة تشكيل العالم العربي والإسلامي بغرض الهيمنة عليه والتحكم فيه.

ويقدر ما تحث هذه الحركات و إلى حدود معترفة في حماية وإعادة الاعتبار لhoria المجتمع، وثبت منظومة من الفهم الأخلاقية النبيلة على نطاق واسع، مستندة إلى النبوة الأولى، فإن هذه الحركات وبالكاد أن استمرت في العلاقة بالدولة، وسبب الأفكار الحديثة والمعاصرة المازومة التي ارتبط العقل الإسلامي في استيعابهما إلى اللجوء إلى هجٍ غيّر قسري لنيف لا يأتي بالنابغة الكارثية المتولدة عنه.

كما أن هذه الرؤية الصادمة الثقافية المضادة بفكرنة الهوية الإسلامية التي تطلب التحمس في "دولة إسلامية" ذات حاكمية إلهية

(1) رضوان السيد، محاضرة في مركز دعم الديمقراطية في العالم العربي، الدوحة. ربيع 2008
معرضة للأشخاص في صيغتها المتفردة، في مواجهة ثلاث قوى، لا يمكن التهويل من صلابتها، وهي الدولة الوطنية (القطرية)، والتيارات الليبرالية والعلمانية، والخارج في وضعها الراهن. فقد تجرّعت الدولة العربية الحديثة في فوانيها الوضعية، ونظامها الغربي، ولم تعد قابلة للتحلي عن امتيازاتها ولا إلى الانصياع إلى قوانين وأحكام ليست هي من وضعها. (1)

أما التيارات الديموقراطية والليبرالية فهي عادة ما تتحفظ بشدة على حضور الإسلاميين في الشأن السياسي، بل ولا يتردد تيار كبير داخلهم في مفاوضة الدولة الحديثة المستبدة على الإسلاميين، إذا ما وجد نفسه محجرا على الاختيار. فهذه التيارات كثيرة ما تيدي حساسية مفرطة من أحكام الشريعة الإسلامية، لسياما فيما يتعلق منها بقضايا الأحوال الشخصية والحدود الفردية. ولا يتردد الكثير من منظري هذا التيار في الدعوة للتجاوز كل أحكام الشريعة- بما فيها تلك التي تعتبر معلومة من الدين- من خلال إعادة قراءة الفقه الإسلامي قراءة تاريخية، وبالتالي اعتبار تلك الأحكام متجاوزة، ولا يمكن استدعاها في سياق الدولة العربية الحديثة. (2)

أما على الصعيد الدولي وهو ما أشرنا إليه أعلاه بـ "الخارج"، فيظهر اليوم أكثر من أي وقت مضى آثار البيئات نفوذا وعباء، لبدأ فساع دول عربية أو إسلامية على أسس دينية، يمثل تطبيق الشريعة الإسلامية أحد مقوماتها الأساسية، وذلك لسببين على الأقل: الأول

(1) منير شفيق: نظريات التنغير، الدار العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي- طبعة ثانية متفقة. 2005
أن أصواتا كثيرة في هذه البيئة الدولية - سياسية وثقافية وعامة - تكرر الرموز بأن الشريعة الإسلامية تنهض في وجه "حقوق الإنسان" وتلجأ في كثير من أحكامها إلى ممارسات وإجراءات وسياسات "تمتنع" بعض هذه الحقوق الأساسية. 

قد يكون البيان الإسلامي الرئيسي مدعوا اليوم إلى إعادة قراءة تجربته، ورمز (ولنفل استعادة) استراتيجية مختلفة تهدف إلى تشكيك أوضاع إنسانية وكونية آمنة، باعتبارها على الأزدهار والإبداع. فلما شك أن تجربة العقود الماضية في النشر والبيان السياسي، والتي انطبعت بصدامات دامية ومدمرة وهادرة لطاقات وجهود وثروات جهائه، طبعت البيان الإسلامي الرئيسي بصورة هي في الحقيقة ليست منه، ولكنها ذات لصيقة به، وهو أنه تيار ينشر كثيراً من أسباب التوحيد والخوف والخساد وأحيانا حتى الكراهية لكل ما يرتبط بالإسلام والمسلمين، على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وهي انطباعات غير منصفة بلا شك، ولكنها بانت معتددة لا يمكن تجاهلها، ولا مندوحة من معالجته.

ويبدو أن طريق المغالية المستمرة، "الحاكمية الانفصالية" المتصلة هي طريق غير مألوف، بل ومصر، حسب ما انتهت إليه تجارب عديد الحركات الإسلامية. كما أن انتشال بالصيغة "التاريخية" للدولة هو موقف غير حق ولا يصح لأن يكون مبدأ للخلاص. ثم إنه ينبغي أن لا يخرج عن مطلب سياسي تتم بلوته في سياق نظام سياسي عالمي للدولة قائم على مبدأ "الإرادة التمثيلية" الحرة للشعب أو للأمة، لا على موقف برى ابتداء في

المجتمع ومؤسساته في الدولة أعداء يتعين الانقلاب عليهم وعناصرهم العداء.

فقد كشفت تجربة الحركة الإسلامية، في بعض الدول العربية والإسلامية، أن وجودها في السلطة أو طرفًا فيها، لا يغير من حقيقة المعادلة الاجتماعية والوطنية شيئا كبيرا، وهي من ثمة قد لا تزيد في بعض الأحيان على كونها جزء من نظام سياسي مأزوم. وتبدو الحركة الإسلامية في هذا المشهد شبيهة بغيرها من الأحزاب العلمانية والليبيرالية، لا حول ولا قوة لها في إحداث التغييرات أو تحقيق "الدعوات" التي كتبتها ما أطلقتها وهي تفت في الممارسة. هذه التجзерية تعرّض مبادئ دعوة هذه الحركات إلى مواجهة غيابهما، والكف عن الرهان عن الدولة واعتقادها صادماً وتشابكاً والقبل، كما هو يدفع فيه أثامن باهظة، والأسف منه أنه ينتهي هذه الحركات غالبًا إلى مسائل كارثية، على المستوى الجماعي والفردي. ولعل الكف عن هناك رؤية إنسانية وهمج تصادمي، والعمل ضمن رؤية إصلاحية شاملة، تزدهر فيها مؤسسات المجتمع، ويدعو فيها الأفراد، وينبسط فيها الأمن والسلام، أرضية خصبة للتمكين القيمي، تأصيلاً للمفاهيم، وترسيخاً للهوية، بعيداً عن الاحتراب السياسي، والانفصالي الاجتماعي، هو الخيار الأحسن والإسلام.

وقد لا نبالغ إذا قمن هذا النهج من شأنه أيضًا أن يطمئن السيطرات الوطنية الأخرى، علمانيتها وليبراليتها، ويتبع لها اكتشاف وتبني حقق حقيقة الإسلاميين وأطر وهجومهم، لا عبر وسائط الشباك والمنافع النافع والسياسي المشترك عادة، والمنيب على الجدل والمغالاة، بل عبر الحوار والتفاوض اليومي المحايد، والدعوك بالحسن من الخجاية، المستلزم لمبدأ "التعارف" الاجتماعي، مما هو نوجه للتبادلي.
لا التنباذل، كما يوفر الأرضية الخاصة للتشكيل المندرج والمتركم، لجماعات، وتوافقات متعددة على خطى صياغة "كتلة تاريخية جديدة على حد "تعبير المفكر المغربي محمد عابد الجابري أو "تيار أساسي" للأمة حسب تسمية المفكر المصري طارق البشري". هذا الهدف يقتضي استطلاعا دائما لوجهات النظر المتعارضة، وأن يعيش كل جانب الهيوم الفكرية للجوانب الآخر، وأن يفهم شواغله، ويعمل على إدراك النطاق الداخلي للرأي المخالف، وأن يعرف على التوظيفات الفعالة لهذا الرأي في الظروف الواقعة الملموسة. (2)

(1) طارق البشري: نحو تيار آسي للأمة. مركز الجزيرة للدراسات. سلسلة أوراق الجزيرة- الدوحة 2008.
(2) المستشار طارق البشري: في المسالة الإسلامية المعاصرة، في الحوار الإسلامي الغربي. دار الشرق- مصر 1997
النموذج التركي: الإسلاميون والعلمانيون
من أجل "كتلة ديمقراطية"

يدرك الكثير من المتابعين للأوضاع السياسية في العالم العربي، أن واحدة من الأسباب الرئيسية في استمرار حالة "إغفال" مسار التحول نحو الديمقراطية في العالم العربي، هو غياب الحاج إلى التيار الإسلامي من الإجماع بين القوى أو التيارات الوطنية الأساسية. وتنبأ هؤلاء أساساً عن التيار العلماني والتيار الليبرالي والتيار الإسلامي. بل وتشير الكثير من الدراسات ليست فقط في العالم العربي وإنما دراسات غربية، حول العالم العربي، إلى أن أحد العوائق الأساسية في وجه عملية التغيير السياسي في البلدان العربية يتمثل في تخفّت التيار العلماني، ويعمل التيار العلماني على تجنبها لأنظمة في مناهج التيار الإسلامي، خاصة في البلدان العربية، الأنظمة العربية الحديثة والمستقبلية على أتم حكم يعد لها الإسلاميون، وتبينهم الخوف، بسبب الشعارات التي يرفعها الإسلاميون، من قبل "الدولة الإسلامية" و"تطبيق الشريعة" و"الحاكمة"، وأوضاع المرأة، وهي في غالبيها شعارات تستلهم المبادئ التاريخي "النبي"، الذي قد تكون

Isabelle Werenfels, Algeria: System Continuity through Elite Change. 2004
محاولة استعادته ضربا من "الطويةرية"، بما في ذلك العملية من قفز على وقائع التاريخ، والتجربة الإنسانية المتحولة. وفي هذا الصدد يمكن تفهم نشأة النخب العلمانية، وهو أيضا ما يلقى بأعباء جديدا على النتيجة الإسلامي لمزيد بلوغه وتوضيح أطر محاكاته، فكروا ومسلكا سياسيا، مستفيدا في هذا السياق من التجربة التركية، التي تبدو اليوم بصد "منوال" متميز يلقى الكثير من الاحتفال والاعتزال لـладى النتيجة الإسلامي في العالم العربي، كما يقابل بارز باسم كبير لدى النخبة العلمانية العربية.

بيد أن التيار العلماني الأساسي في العالم العربي مطالب اليوم بالخروج من حالة التوهج والتردد والخروج من مفهوم "ليس في الإمكانيات أفضل مما كان" في العلاقة بقطاعه الابتكاري، وأحلامه السياسية. وهذا التيار العلماني الذي أثبت نفسه مكونا أساسيا من مكونات القوة الوطنية في العالم العربي، وفرض اعتراف القوى الأخرى به ليبراليها وإسلاميها، فإنه مدعو اليوم إلى أن يشكل عامل أساسي في التغيير السياسي، والتحول الديمقراطي. وأن يتحول من "قوة معظمة" و"متحفظة" إلى قوة "مطلقة" و"مساهمة" في هذا التحول.

وباستدعاء "المنوال التركي" من جديد، والذي يمكن القول إن التيار العلماني مثل فيه على مدى 80 عاما القوة الأساسية، والفاعل التاريخي في بناء تركيا الحديثة. فإن هذه التجربة التركية تشير بقوة إلى إمكانيات "التحول" التاريخي الذي يمكن أن تقوم عليه النخبة العلمانية، ليس فقط استجابة للفضيات الواقع وإكرانها، وإنما أيضا تقديرا لمساهمة حماية مكتسبات تاريخية، عملت على تحقيقها على مدى عقود. وثبتت الدراسات والبحوث الكثيرة التي أخرجت حول
التحول الديمقراطي في تركيا، أثار تجربة على ما تسمت به من ثراء، فقد كان العلمانيون فيها -وهم قادة الدولة وقائماتها- على مدى عقود طويلة، كناجين لمسار الديموقراطي ومتحكمين فيه بقوة وصرامة. بل ولحقين له أحياناً، غير مؤسسة عسكرية، تدخلت كلها قدرت أن "المكاسب العلمانية" مهددة، وهي تماماً حجة التيار العلماني في العالم العربي في تبرير موقف "التحفظ" وأحياناً "تعطيل" "التحول الديمقراطي".

هذا طبعاً في العلاقة بالجبل السياسي، الذي قد لا يمكن التطبع لحدود تحولات فيه، دون وجود مراجعات في الفكر والأيديولوجيا العلمانية، مما ما كناه يطالب هم الإسلاميون. فبقدر الحاجة إلى مراجعة الإسلاميين لأطرافاً في ضوء البحث عن تشكيك ما أشرنا له سابقاً من "تيار أساسي" أو "كتلة تاريخية" في المجتمعات العربية، بقدر حاجة العلمانيين أنفسهم لمراجعات، على ضوء التحولات التاريخية والاجتماعية الثقافية، التي يشهدها العالم العربي.

هذا وقد يساعد على مزيد تفكيك العلاقة المتورطة بين التيار العلماني والتيار الإسلامي، بين التيار بين العلمانية وبين عدد من القيم والمفاهيم التي جرت العادة على التوحد بينها وبين العلمانية أو على خلطها بالعلمانية. والمفاهيم الأساسية التي يتعين التنويه ما هنا هم: السوطن والجمهورية والديموقراطي والعقل وحقوق الإنسان والتسامح والحرية الدينية. والحقيقة أن التوحيد بين هذه المفاهيم والقيم وبين العلمانية يهدف قبل كل شيء إلى إضفاء مضمون إجابي وذي قيمة على مفهوم سالب قليل التحفيز، وأبرز أشكال التوحيد هي تلك التي تتعلق بالتعدد بين العلمانية وبين الديموقراطية، وذلك بالرغم إلى الأصل اليونان للأصول اللاتينية، (Laos) وهو...
يعني وحدة الشعب، والاستنتاج من ذلك أن الديمقراطية والعلمانية
شيء واحد. وكما يقول فردينان بويسون "العلمانيون هم الشعب...".
والروح العلمانية هي الروح الديمقراطية"، والحقيقة أنه ليس ثمة رابطة
مطلقـة بين العلمانية وبين الديمقراطية، فهذه مكملة بدون العلمانية
متلكا هي حان بريطانيا والدنمارك. والعكس صحيح، أي أن العلمانية
يمكن أن توجد بدون الديمقراطية حقيقية، مثلما هي حان المكسيك.
وتركت قبل حقيقة العُمانوات.
فالديمقراطية كتقنية وآليـة في تمثيل الإدارة الشعبية، وكـي تمارس
وظيفتها بشكل فاعـلا وسديد هو مدعوم للأـحـد بثقة من القيم
الثقافية، التي تضفي عليها الصدقية والقيمـة. لكن العلمانية ليست هي
إحدى هـذه القيم، وليس يجهل أحد أن دولة ما يمكن أن تكون
علمانية دون أن تكون ديمقراطية، والعكس صحيح.
وكما لم يعد مكما تاريخيا لتباير الإسلامـي أن يصدر عن رؤى
تآويلية قصيرة وغير واقعية أو غير متفقـة، فإنه لم يعد مكما القبول
بـدءـوى قسم من التنبيه العلـمانبي "الدغامـاني"، من الذين يريدون أن
"يـصادرـوا" الديمقراطية ويلحقوها بالعلمانية. ويتظرـب على ذلك أن
العلمانية "الدغامـاني" تقع في مفارقة صريحة، إذ تزعم أن المـيـقراطية
لا تنفصل عن العلمانية، وتقف في الوقت نفسه من الدين ومؤسسـاته
وأهله موقف "الفصل" والإقضاء والعداء. (1) إن لا يمكن أن يكون هذا
مـوافقا للديمقراطـية. فالدـيمقراطـية فضاء مفتوح لouflات وجماـعات
وأحزاب الوطن جميعا، إذا قيلوا الالتزام بالعمل في إطارها. وبالتالي
أي موقف تفـقه أي جهة حرمان جهة أخرى من المشاركة السياسية
فـجرد أنها تختلف معها، يعد تنافضا صارخا مع القيم الديمقراطية.

(1) فهمي جدعان: مصدر سابق، ص 349.
فلم يعد من الجدوى بعد هذه التجربة التاريخية المريرة من الصراع، أن يقف تيار متصلب، وينكر على الآخرين طرائق تفكيرهم وتصرفهم. وحتى إن برزت مواقف ارتدادية، تفصح عن روح "الاستحوارية" لدى الفائزين في الانتخابات، فإنه لم يعد يمكننا إذا كان ولا بد من تصلب أو تشدد، فإنه يجب أن يكون تصلبا وتشددا في عدم الارتداد عن الخيار الديمقراطي أو الثقافة الديمقراطية، التي يجب أن تكون واعية بمطبات الواقع، ارتداداته، واهتزازاته، التي قد تبدو أحيانا نكوصا عن الديمقراطية، ولكنها في عمقها جزء من مهنة هذا التحول الديمقراطي، الذي سيواجه ذهنية وعقلية وثقافات وتفاهم، وهي تمرات تجربة تاريخية طويلة. بيد أن مستقبل البشرية أمامها وليس خلفها، ومستقبلهم في الديمقراطية والديمقراطية هي بيان من أجل الاحتفال.

ويقدر ما يعد العلمانيون تعريف أنفسهم، وتعريف "العلمانية" وفق مقترضات الشروط التاريخية للتحول السياسي والاجتماعي والثقافي، بقدر ما يسر ذلك فرص التلاقي مع التيار الإسلامي في منتصف الطريق. فإذا كان مطلوبا من الإسلاميين أن يدعوا إشاعة الأفكار والتأويلات الأكثر اعتدالا وروسطة وانفتاحا للإسلام، فإن ما هو مطلوب من التيار العلماني أن يسلك نفس المسجل، إذا كانت تمة رغبة في إنجاز التحول، أو وجود إرادة للتوافق المجتمعي، بدل الانقسام، واستمرار تفكك الإجماع، والعلمانية في النهاية علمانية، تنтраوح بين تلك اللينة والجمالية، على غرار المناوال الفرنسي، وبين تلك التي لا تظهر عداء لمجتمع كله ما في الأمر أما تشدد على استقلالية الفضاء السياسي، عن التدخل الدين، وهي أطروحة غير محسومة تماما في الفكر الإسلامي وتمكن التوقف عندها، لا سيما وأن
الكثير من مفكري هذا التيار قد لا يعترضون على هذه "الاستقلالية"، إن كانت استقلالية منهجية، لا تلغي الفييم والمبادئ في الفعل السياسي.
خلاصات

بعد بحثية محمد علي باشا النهضوية التي أطلقت في مصر منذ حوالى القرنين، وأجهضت لعوامل كبيرة كان أهمها في تقديرنا العوامل الخارجية، وما لعبته القوى الدولية الكبرى، لا سيما بريطانيا وفرنسا - أهم قوتيتين عظمتين في تلك الحقبة التاريخية - حصارا وحروبًا، تمثل التجربة التركية اليوم تجربة مميزة وفردية في العالم الإسلامي، لست نبالغ إذا قلنا إذا لم نشهد لها نظيرا لها في العالم العربي والإسلامي منذ عقود طويلة. وهي تجربة يمكن من خلال ما استعرضناه من معاييرها أن نتوقف عند مجموعة من الدروس والعبر المستخلصة منها، تثير أفكارا جديدا للمنتجين إلى النهوض والتقدم في العالم العربي اليوم، استنتاجات لا تنفي من حيث المبدأ أن الاستفادة من "النواحي التركية" تستثمر في الوقت نفسه الوعي باختلاف السياقات والعوامل المؤثرة هنا وهناك.

كل من يتوفر عند مسارات التجربة التركية وما هي بصدده، يدرك أن ما وصل إليه هذه التجربة اليوم هو مسار تاريخي واجتماعي وسياسي وثقافي طويل، مرت به تركيا عبر عقود. وهو مسار شهد مراحل من الانكسارات وأخرى من الانجازات، على طريق الاستقرار والنهوض. وقد عرفت هذه التجربة كثيرا من التدافع والتناقض بين قوى وصمات، كثيرا ما كان تدافعا مؤلم وتناقضا مرهقا، بيد أنه كان في سياق العام يدفع بهذه التجربة في طريق
ترسـبـي~ أقدم~ هـذـه~ الجمهورـية~ الفـنـيـة، وبيـستـ في كـل طوـر~ مـكاـسب
معترـةـ على طرـيق الـتـقدم و الـنهـوض، وـبـعزـ تقـاليـد سياسـية للـاستـفاـر.
بـقـدر~ ما~ استنفادـتـ بي وـحـاـولـت~ تركـيا~ الـانـدـراج "الكامل"~ في
أفق~ التـحديـث على جميع الـمستوـات، مـوـتـلـة~ بـكل~ الـدوـات الـتي
عـرـضـها ودـافع~ عنها روـاد~ الـنظـريـات~ العـربية~ المختلـفة~ في~ التحـديث،
وـذـهبـت~ في~ هـذـه~ العملية~ التحـديـثية~ أشـواـطـا~ بـعـيدة، مداؤغـة~ عنها~ بـكل
قـوة، فـإنـها~ في~ الـوقـت~ نـفـسهـ لمـتـكن~ لـتـقـطع~ مع~ ترات~ الـبلـاد~ الطوـيل
وـالـشـري، حـين~ وـإن~ بـداً في الـظـاهر~ يـنـحو~ هـذا~ المـنـتـهى. وـما~ كان~ يـمكن
لـقـادـة~ تركـيا~ الحـديثة~ المـعـتـقابـين~ أن~ يـتجـاوزوا~ ترات~ الإمبراـطورـية، فـقـات
الـجمهورـية~ على~ أـنتفـاـضـها، في~ الـحـقـة~ الأولـيـة~ من~ القرن~ العشرين. بي
وـكـان~ روـاد~ الإـصلاح~ في~ الـحقـة~ الأـخـيـرة~ من~ عـمر~ الإمبراـطورـية
الـعـثمـانـيـة~ هـم~ الآـباء~ الروـحيـين~ للـجمهورـية~ المعلنة~ في~ العام~ 1923.
ولـعـلـ الحـديث~ المـتـزـأـبـد~ بـشـأن~ التـحـجـبة~ التركيـة~ الـبـيـوم، حـما~ أـنـذـر
ما~ يـصـطـلح~ عليه~ بـ "العـثمـانـية~ النـديـة"، يـأتي~ في~ سـياق~ هـذـا~ الـمسـار
الـمرـكب~ للـتجـهـرة، انـدـراجاً في~ أفق~ التحـديث~ من~ جهة، ووـفاء~ لـرات
إمبراـطورـية~ لا تـزال~ بصـمـاقاً حاـضـرة وـشـاهـدة~ عـلـيـها في~ كل~ رـكن~ وـفي
كـل~ زاوـية~ من~ زوـاـيا~ تركـيا~ الحـديثة~ من~ جـهـة~ ثانـيـة، تـعـيرـاً عـلـى "نـقل
الـتـاريخ"~ فـي~ هـذـه~ التـجـهـرة~ يـنـحى~ بـصـدـد~ دراـستـها.
عـنـد~ فـحـصـ التـحـجـبة~ التـاريخـيـة~ التركيـة~ الحـديثة، لا~ سيـما
"الكمـالـة"، مـن~ منـظـور~ السياق~ الـتـاريخـي~ الـذي~ انـطـلـقـتـ فيه، بـمـكن~ تماماً
فـهـمـ أـبعـاد~ وـخـلفـيات~ المشـروـع~ "الكمـالـة"، القـائم~ عـلـى~ مـجمـوعـة~ مـن
المبـاهـئـ الـصـارـمة، وـالـمعروفة~ بالـمـبـاهـئ~ الـسـنة~ الـتي~ عـرضـناً~ لها~ في~ الـبحث،
وـهي~ التـائـكـة~ والـجمهورـية~ والـقومـيـة~ والـشعـوبـيـة~ (الـجماعـيرـية)~ والدـولـانـة
والـإـصلاـحـيـة، وـهـي~ تـرـمز~ إلى~ المـؤـمـنات~ الأـساسـية~ للـدولة. فـفـي تقـديرنا
وفق هذا المنظور يمكن التخفيف والتلطيف من غلو الأحكام القاسية التي انطبعت في الذهنية العربية -لا سيما في الكتب المدرسية- حول شخصية مؤسس الجمهورية التركية مصطفى كمال أتاتورك ومشروعه الذي أطلقه عقب إعلان الجمهورية، بما في ذلك منظوره للعلاقة بين الدين والدولة. فقد كانت القناعة راسخة لدى أتاتورك ومن تلاله بأنه لا يمكن حماية الحلم "الجمهورية الفتية" وأنه متمس به بعيداً في ظل الانقسام القومي والديني والثقافي، وهو ما استدعى مجموعة من المبادئ ك Tüm الملكية "الجمهورية" المؤسسة لتوها.

عند رصد تجربة التيار الإسلامي في تركيا، سواء كمجرد رؤية ثقافية في الخمسينيات مع تجربة عدنان متدريس، أو ما تلاها من نجاحات عبرت عن نفسها إلى جانب الصحوة العامة، في أحزاب سياسية، حديثة، فإنه يمكن بسهولة التوقف عند الديناميكية التي طبقت هذا التيار، وقابلته واستعداده للتأقلم مع سياسات الأنظمة المعاقبة مرسماً وجوده، وباطس قيمته. ولم تتفعل السياسات الصارمة للأنظمة المعاقبة في تركيا في تقويض هذا التيار، رغم إسهامها بكل أدوات الدولة، وتحكمها في كل مؤسساتها، مصدرًا للقانون، وسلطان الفضاء، واحتكاراً للقوة والضغط العسكري. وبقدر ما انزقت كثير من الحركات الإسلامية في العالم العربي- مشارقاً ومغرباً- إلى مراعي العنف، رهباً حيناً ورغباً أحياناً، فإن تاريخ التيار الإسلامي في تركيا يكاد يخلو تماماً من أي تجربة للعنف، وظل قادراً دوماً على نزع أي فناء للتنوير من شأنه أن يدفعه للاحتلال بدولة، بارعاً في إزالة كل مبرر قد تستعمله الدولة لتسهيل العنف ضده.

رغم الاختلاف والتنوع القومي والديني والثقافي الذي يسود المجتمع التركي فإن ثمة حالة من الإجماع على الحد الأدنى المشترك.
الذي يمثل حصانة لوحدة تركيا، مستفيداً من هذا النوع والتعدد، ثراء للمجتمع، ومزياً للتعايش.

يقدر ما لعبت الحرب البريدة أو ما كان يعرف بالاستقطاب التنافسي بين العسكر الرأسمالي وال العسكر الاشتراكي أدواراً معتبرة في ترسخ أنظمة مسلطة واستبدادية في العالم العربي، بقدر ما ساعد ذلك الاستقطاب تركيا الحديثة على "تشكل" نهج سياسية أكثر افتتاحاً وأقل سلطاً واستبدادية. ولا شك أن عدم وقوع تركيا تحت أي احتلال -على عكس غالبية الدول العربية- لعب دوراً مهمًا في أن تنهض هذه التجربة مختلفة ومتميزة، وحاجة اليوم بأن تكون عـندها. كما تكشف هذه التجربة ما يمكن أن يخلقه الاستعمار من معادلات وأوضاع، تظل إلى حد كبير مستحكة وتهمكمة في الحدود والمدى الذي يمكن أن تضمن فيه إرادة النهوض والتقدم -إذا ما توفرت- في ظل موازين قوة دولية وإن تعدلت فهي لا تزال تفرض "الخارج" كلاعب أساسي في تحديد التحكم في اتجاهات الأنظمة السياسية في العالم العربي، استقلالاً وتمتعاً، نوضاً وخلفاً.

تميزت التجربة التركية بتقدم رؤية مختلفة لعلاقة الدين بالدولة، على امتداد مسار التجربة وتحولها. وتموقع الدين في التجربة التركية في العلاقة بالقضايا الأخرى، بشكل مختلف تمامًا عن السياقات العربية. تموقعنا جعل الدين حاضراً بقوة في مسارات التجربة التركية، تحديداً واستثناءه. وقد تكون التجربة التركية في هذا السياق، تجربة حيوية جداً في فهم ما يمكن أن نسمي به دون خفيض العلاقة الغامضة، أو المتميزة تاريخيًا بين الدين والدنيا، بين الدين والسياسي، بين الإسلام والدولة.
لقد كشفت تجربة "الإسلام السياسي" في تركيا أنها يمكن لأحزاب بخلفيات "إسلامية" أن تكون أداة للتحول الديمقراطي، وليس إجهاضًا له. كما أنه يمكن في مجتمع مسلم أن تنشأ وتنمو تجربة سياسية تعددية، يسود فيها التسامح، ويجعلها فيها إلى القانون، دون أن يكون ذلك كله منافساً أو في مواجهة مع سيادة القيم الثقافية الأساسية لهذا المجتمع. غير أنه يجدر التنبؤ إلى أنه يجب الإقرار بأن ما ترسخ من قيم ومبادئ في النظام السياسي التركي على مدى عقود، بما في ذلك الحدود الرسمية في علاقة الدين بالدولة، قد أسهم في جعل كبير في تشكيل ثقافة سياسية ضاحية وحديدة تجعلها الفعل السياسي. وبين التحول التركية من مثة على قابلية واستعداد الإسلاميين" لأن يكونوا مساهمين في عملية التحول الديمقراطي، وترسخ قيم التعددية والتسامح، إذا ما أتيحت لهم فرصة الاندماج والمشاركة في العملية السياسية بشكل حقيقي وجاد. هنا نبدو أطرافاً المستشرقة البريطاني برنارد لويس الذي يشدد على "الاستثناء التركي"، وأن العالم العربي غير مؤهل للديمقراطية، بزعم أن المنظومة الثقافية والدينية السائدة، لا تسمح ولا تساعد على قيام الديمقراطية، أطرافاً غير دقيقة، تقوم على قراءة التحول التركية من منظور حداثي. فتقدم تاريخ تركيا الحديث على أنه خط متصاعد تقدمي قام على التخلص من الماضي باتجاه المستقبل، وألغى القدم لاعتقاد الجمود، وتحول تدريجياً من نظام يرتكز على الدين والأحكام السلطانية إلى نظام حديث تمثل العلمانية أبرز مقوماته، هذه القراءة التي قدمها في كتابه المعروف حول ظهور تركيا الحديثة (1960) فيها الكثير من التحسس، وقد أثبتت التحولات الاجتماعية والثقافية التي عرفتها تركيا خلال العقود الماضية أنها قراءة وإن كانت متأنية في
رصد ملامح تشكّل تركيا الحديثة، فهي لم تنج من التفسير الأيديولوجي للكثير من التحولات، ف🌟التوجهات🌟، على سبيل المثال، نستطيع أن نستند إلى مفهوم أن العالم العربي سيظل وسيبقى خارج إطار الحداثة والنهوض، وأن مجتمعاته ومنظماته ترتكب عليه التحديات برم أخا مجتمعات مثلها في عهدها الدين (الإسلام) بعدًا أساسًا في حياة الناس والحقيقة أنهنا كلما تزودت الظروف الموضوعية والدائمة، فإن الدين سيكون المحفز الأساسي، والمتحرك الرئيس في عملية النهوض والتقدم، وليس صحيحة كما طرح الفكر الألماني ماكس فير بأنه على عكس البروتستانتية المسيحية فإن كل الأديان الأخرى، والإسلام من بينها، تمثل عوائق حقيقية أمام التحديث، بل ويعمل على هكذا مجتمعات الاندماج في الحداثة، والحقيقة أنهنا كما اعتقد فير بأن البروتستانتية مثلت رافعة أساسية للحداثة، والملهمة التي تمثل اليوم صنّوان الحداثة، فإن الإسلام يترقب اليوم كأمام عامل، ومحمور على النهوض والتقدم، خروجًا من التخلف، والقبول بموقع الدولة في عالم اليوم.

إن واحدة من الدروس الأساسية في "المنوال التركي" هو إدراك الحاجة اليوم إلى أن نطرح الأسئلة الجذرية ونعيد طرحها: فُقهًا لواقعنا، ووعيًا بالعالم، ونبذًا للإرتباك. ولكن اليوم في حاجة إلى أن نبني مفاهيم مسلمات، عبارات، بل نحن في حاجة إلى وضع، يكوّن كل "المسلمات" الفكرية والدينية التي ترسخت وثارقت خلال عقود بل قرون، وعِنْدما يوزع القداسة عن الكثير من المفاهيم والشوارع التي تسببتنا وتبسبينا، ففضحت بما أبتزنا، وانفردت بما الحلقات. وفي مختلف يضع جدا.
الحالة الاحتراب الداخلي التي تعنيها في فكرنا وسلوكتنا ومفاهيمنا، وتشكل قدرتنا على ابتكار رؤى جديدة على طريق النهوض والتقدم. يُعتبر التمويه أن التوقف عند التحريرة التركية، والاستغادة من دروسها، لا يجب أن يحجب عننا خصوصية هذه الناحية، والظروف الموضوعية والذاتية المحيطة بها. فالآمر هنا لا يتعلق بمنطق "إرادوي" يفترض من طرف ما أن ينجر ويكون فاعلا في التاريخ متجاهلا حواققه الموضوعية، ومزايا القوة التي تتكرمه. ففي عالم ختن فيه المستوازات بشكل ملحوظ لأكثر من قرنين أو يزيد لصالح غير العرب والمسلمين، فإن ما ينتج ويسمح به لتركيا قد لا يسمح به لغيرها، وما أساع تركيا من ظروف حتى نفتت، قد يكون لغيرها مغامرة غير محمودة العواقب.

عندما نتجول في المدن التركية وتشاهد مظاهر التعدد الثقافي والاجتماعي في استطلاع أو أقرا، حيث تسير الفتاة المحجبة جنبا إلى جنب مع ريفيتشها أو خفتها أو صديقتها غير المحجبة، وهما تتجهان للمدرسة أو العمل معا، تقف عند حالة التسامح الاجتماعي بين أبناء "تكركا الحديثة". تسامح يعكس قدرة أبناء تركيا على التعابيش، مهما تباينت آراؤهم واحتفلت وجهات نظرهم، وتفاوتت التزاماتهم الدينية.

وهذا أيضا تسامح لم تجد الدولة بذا من أن تخرجه وتواكبه - وإن كانت لا تزال متحفظة عنه - في نظامها السياسي الذي يتبنى منذ سنوات نحو مزيد من الأتفائج والرغبة في تعابيش المختلفين من التعبيرات السياسية والفكرية. وهو تسامح يمثل الضمانة الأساسية لأن ترسخ تركيا أقدامها في عملية الإصلاح الديمقراطي، تأكيدا لـ "منوال" ما املك يجري العديد من التحاب الغربي، ويشير اهتمامهم.
في هذا المشهد القادم لأوضاع الكثير من الحركات الإسلامية
يرتاء "الأخوذر التركي" اليوم كفرصة تاريخية يجب التوقف عندها،
لإعداد رسم هذه العلاقة المتوترة بين أهم مكونات المجتمع في العالم
العربي، وهي النخبة الحاكمة من جهة والناخبة العلمانية من جهة
ثانية، والتيار الإسلامي من جهة ثالثة. فهذا الأرق السياسي الذي
يطيع المساحة العربية، غياباً للديمقراطية، وصراعاً بين أهم القوى
الرئيسية، يجعل الحاجة ملحة لاستدعاء "النواب التركي". وهو
"منوال" يبدو أنه يجيب - أو يضيء على الأقل - عن الكثير من
المناولات، ويبدد الكثير من المخاوف، ليس فقط لدى الإسلاميين
ويتم أيضاً لدى التيار العلماني، ولدى قطاع واسع من النخب
الحاكمة في العالم العربي اليوم.
فهذا التحولية بلا شك فيها ما يستفاد من دروس، وما
يستخلص من عبر، وما يستلمهم من خبرات.
المراجع العربية

- محسن لطفى، تركيا من أتاتورك إلى أردوغان (1)، صحيفة الشرق الأوسط العدد 10553 20 أكتوبر 2007.
• Ahmad Feroz, *The Making of Modern Turkey*, (Routledge, 1993)
• Ahmad, Feroz, *Turkey, the Question for identity*, (Oneworld Oxford, 2003)
• Atilla Yayla, *Turkey’s Leaders - Erbaken’s Goals*, Middle East Quarterly Forum, (September, 1997)
• François Georgeon (ed.), *Les Mots de Politique de l’Empire*
Ottoman a la Turquie Kemaliste (Paris: EHESS/ESA 8032 (CNRS), 2000)
• Graham E. Fuller, The New Turkish Republic: Turkey's as a Pivotal State in the Muslim World, United States Institute of Peace Press, (Washington, DC, 2008)
• Halliday, Fred, Nation and Religion in the Middle East, (Saqi Books, 2000)
• Houston, Christopher, Islam, Kurds and the Turkish Nation State, (Berg, Oxford. New York, 2001)
• Ilkay Sunar and Binnaz Toprak, Islam in Politics: The Case of Turkey, Government and opposition, vol. 18 (Autumn 1983)
• Kemal H. Karpat, The Politicisation of Islam, Reconsidering Identity, State, Faith, and Community in the late Ottoman State, (Oxford University Press, 2001)
• Landau M. Jacob, Turkey between Secularism and Islamism, The Jerusalem Letter, Jerusalem Centre for Public Affairs. (February 1997)
• Lewis Bernard, *The Ottoman Empire and Its Aftermath*, Journal of Contemporary History, Volume 15, Issue 1, Imperial Hangovers (Jan., 1980)

• Lewis Bernard, What Went Wrong? The Clash Between Islam and Modernity in the Middle East, (Weidenfeld & Nicolson London, 2002)


• Lewis, Bernard, *Why Turkey is the only Muslim Democracy*, Middle East Quarterly, (March, 1994)


• Nicole and Hugh Pope. *Turkey Unveiled, Ataturk and After*, (John Murray, 1997)


• Riesebrodt, Martin: *Secularization and the Global Resurgence of Religion* (paper presented at the Comparative Social Analysis Workshop, University of California, Los Angeles, March, 2000)


• Tamimi S, Azzam, Rachid Ghannouchi, *A Democratic Within Islamism*. (Oxford University Press, 2001)


• Zurcher J.Erik, Turkey a Modern History (I.B. Tauris & Co Ltd, 1994)

• Isabelle Werenfels, *Algeria: System Continuity through Elite Change*. 2004
تعريف بالكاتب

جلال ورغي

باحث متخصص في قضايا المغرب العربي، مدير المركز المغربي للبحوث والتنمية

له مقالات ودراسات حول الحركات الإسلامية في المغرب العربي

عمل بحثاً متعاوناً مع المركز الإماراتي للدراسات الاستراتيجية

أبو ظبي

يعقد بحث دكتوراه حول "تجربة التحديث في تونس" في جامعة أكستر البريطانية

حاصل على ماجستير في التاريخ المعاصر والعلوم السياسية من معهد بيركبيك، جامعة لندن

حاصل على الإجازة في القانون والإجازة في الفلسفة